أوجـه استخـدام " ألاَ " المفتوحـة المخففة في العربية

إعداد الدكتورة:

موضِي بِنت حُميد بن رُميزَان السُّبيعي

الأســتاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف

كليـة اللغـة العربيـة بجامعـة أم القــرى

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: d.m555@hotmail.com

الملخـــص

تتناول هذه الدراسة دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس، وعليه تُحدث فيها معنىً دلاليـًا، فيصبح معناها "أَلاَ" المفتوحة المخففـة، ويتناول خمسة معانٍ تناولتها الدراسة في خمسة مباحث كان المبحث الأول عن التّمني الذي ذكر فيه سيبويه أَنَّ "لاَ" النافية عندما دخلت عليها همزة الاستفهام أفاد معناها الدلالي التّمني وأَنَّ ما بعد "أَلاَ" منصوب بفعل محذوف كان تقديره أَتَمنَّى وأَنَّه لا خبر لـ "لاَ"، وقد كان كلامه مثار جدلٍ بين العلماء فهناك من رأَى أَنَّ قوله صحيح كابن ولاّد، والجرمي، وابن عصفور، وذكر كلامه صاحب المُغنيِ، وخالفه المازني، وقد ارتضت الدراسة ما أخذ به المازني، لأَنَّه يوافق ما قالت به اللغة، وتناول المبحث الثاني العرض والتحضيض، وقد ذكرت الدراسة ما دار بين العلماء من حديثٍ في هذا المبحث، وتناول المبحث الثالث "لاَ" النافية عندما تدخل عليها همـزة الاستفهام، وتناول المبحث الرابع معنى التنبيه وأَنَّها "أَلا" التي تفيد هذا المعنى وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ولا عمل لها في الجملة التي تدخل عليها، وتناول المبحث الخامس "أَلاَ" في سياق قول الشـاعر حسان بن ثابت: - *أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فرْسَـانَ عَادِيةً* وكان من أهم النتائج أَنَّ همزة الاستفهـام عندما تدخل على لاَ النافية للجنس تُفيدها معنى التَّمني ونتيجة لذلك نتج عن ذلك **مذهبان**: **المذهب الأول**: مذهب الخليل وسيبويه، وهما يقولان أَنَّ "أَلاَ" عندما تتركب مع الهمزة تُفيد معنى أَتَمَنَّى. **المذهب الثاني**: مذهب أبي عثمان المازني الذي رفض ما قاله سيبويه، وقد وافقه المبرد، وابن الحاجب، وكثير من علماء العربية وأخذ بمذهبه ابن مالك. وكان من نتائجها أيضـًا: أَنْ أوصت هذه الدراسة بتناول حروف المعاني بالتحليل والدرس لكي يظهر ما بينها من الترابـط، كما ظهر من دخول همزة الاستفهام على "لاَ" تغيرت معناها إلى خمسة معانٍ دون عملها كالتَّمني، كما قال أبو عثمان المازني الذي قال في قول سيبويه: لأَنَّ في تناول ما قاله العلماء في هذه الحروف إثراءٌ لدارسي العربيـة. هذه هي أهم نتائج هذه الدراسة، وفي الخاتمة تفصيل لأكثرها.

الكلمات المفتاحية: "أَلاَ" – لا النافية للجنس – همزة الاستفهام – سيبويه – المعاني

Conditions of Using Voice d Accusative "*ala*" in Arabic

Moudhi Bint Homeid Bin Romayzan Al-Sebaei
Department of Arabic، Syntax and Morphology، Faculty of Arabic Language،
Umm Al-Qura University، Kingdom of Saudi Arabia.
E-Mail **d.m555@hotmail.com**

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

Abstract:

This research traces adding the interrogative "*Hamzah"* to "*la*" that denotes negation of the genus something which creates a new semantic meaning of "Ala" the light accusative. This research tackles five meanings of "*ala*" in five chapters. The first chapter is about wishing where Sibawayh stated that "*la*" denoting negation of the genus when added to the interrogative *Hamzah* its meaning turned to show wishing and what came after "*ala*" was accusative caused by an omitted verb that implicitly mean "I wish". Moreover، "*la*" has no predicate. Such view had aroused controversy in between scholars since some of them believed that Sibawayh's view was correct; Ibn Wallad، Al- Jurmy and Ibn Asfour belonged to this group as stated by the author of *Al-Moghny* whereas Al-Mazini disagreed with him and gave a counter example ; "No man is better than you" - where he favored the nominative case. Al-Mubred agreed with this view and a great deal of Arab Scholars such as Ibn Malek followed him. Ibn Malek stated that if "*la*" is added to an interrogative *Hamza*، "*la*" still keeps its prior effect before joining the *Hamza*. Through adding to the noun object of "la" in the three known forms; accusative، nominative or agentive. All the scholars who followed Al-Mazini agreed with him. This research accepts Al-Mazini's view because it goes with all what language has identified. The second chapter handles presentation and incitement; presentation is a mind simple speech while incitement includes urging and agitation and the arguments that had taken place in between scholars are mentioned in this chapter. The third chapter tackles "*la*" when added to the interrogative *Hamza*. In response to Asy-Syalubain، it is not common to ask about negatives in Arabic. The fourth chapter deals with the meaning of warning and that "*ala*" includes that meaning and can be added to the nominal statement as well as the verbal statement and it has no function in other sentences. The fifth chapter handles "*ala*" in the context of the following line by the poet Hassan Ibn Thabet "No stabbing، no raiding knights" which shows rebuke and denial. The conclusion sums up the most important results.

interrogative ، "*la*" that denotes negation of the genus،**Key words**: "*ala*"

. meaning، Sibawayh،*Hamzah*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فهذه دراسة لـ " أَلاَ " المفتوحة المخففة من حروف المعاني ومعانيها المشهورة التي اتفق عليها علماء النحو والمعاني، وكان الهدف من عقد هذه الدراسة عرض أقوال العلماء في "لاَ" النافية للجنس، وخاصة عندما تدخل عليها همزة الاستفهام، فتجعلها تأتي على هذه المعاني المشهورة. وتتناولها الدراسة في خمسة مباحث وهي أنَّ "لاَ" النافية للجنس عندما تدخل عليها همزة الاستفهام فيتغير معناها الدلالي إلى خمسة معانٍ هي: [التَّمني، والعرض والتحضيض والاستفهام عن النفي، ومعنى التنبيه، والمعنى الأخير هو معنى التوبيخ والإنكار] وهي كما يلي:-

المبحث الأول: التَّمني وهو ما أطال العلماء القول والنقاش فيه.

المبحث الثاني: العرض والتحضيض.

المبحث الثالث: أَلاَ الاستفهامية حكاية مركبَّة.

المبحث الرابع: "أَلاَ" التي لمعنى التنبيه.

المبحث الخامس: التوبيخ والإنكار.

والخاتمة وفيها عرضت أهم النتائج.

التمهيد

معنى التَّمَنِّي لغة واصطلاحاً

قبل الحديث والجدل الذي دار بين العلماء في معنى التَّمَنِّي الذي تكتسبه "لا النافية للجنس" عندما تدخل عليها الهمزة، لابد من تعريف معنى التَّمَنِّي، جاء في اللسان، قال ابن الأثير: (التَّمنِّي تشتهي حصول الأمر المرغوب فيه، وحديث النفس، بما لا يكون، وما لا يكون والمعنى إذا سأل الله حوائجه، وفَضْلِهِ، فليكثر، فإنَّ فضْل الله كثير، وخزائنه واسعة أبو بكر: تمنيت الشيء، أي قدرته وأحببت أن يصير إلىّ من المُنى، وهو القدر).

الجوهري تقول: (تَمَنَّيتُ الشَّيء ومَنَّيْتُ غيري تَمْنِيةً [١]، وتمنّى الشيّء، ومنّاه إياه وبه، وهي المِنيةُ، والمُنيةُ، والأمْنيّة.

وأضاف في النِّهاية، ومنه حديث الحسن: (ليس الإيمان بالتَّحلِّي ولا التَّمنِّي، ولكن ما وقر في القلب، وصدَّقَتْه الأعمال، أي ليس هو بالقول الذي تظهره بلسانِك فقط، ولكِن يجب أن تتبعه معرفة القلب) [٢].

التَّمَنِّي في الاصطلاح: قال الكفوي: (التَّمَنِّي: هو الكلام المُتَمَنَّى به، أو المتلفظ به، قال صاحب الكشافِ، (ليس التَّمَنِّي من أعمال القلوب، إنِّما هو قول الإنسان بلسانه " ليت لي كذا ") [٣]

(١) ابن منظور، جـ ١٥ ، مادة ، م ، ن ، أ ، وانظر الصحاح للجوهري ، جـ ٦ ، صـ ٢٤٩٨ ، مادة م ، ن ، أ .

(٢) ابن الأثير، جـ ٤ ، صـ ٣٦٧ ، باب الميم مع النون ، مادة ، م ، ن ، أ .

(٣) الكليات، جـ ٢ ، صـ ١٠٧ .

المبحث الأول

دخول همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس وإفادتها معنى التمني

وهو دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس وإفادتها دلاليًّا معنى "التَّمني" ونقاش العلماء في ذلك: -

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

تحدث هذا المبحث عن دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس التي تفيد التَّمني وما الذي تعمله بها؟، وقد اتفقت أكثر أقوال العلماء أَنَّ دخول همزة الاستفهام لا يغير عمل "لاَ" النافية للجنس فيما بعدها، والمعطوف عليه وذلك من خلال واقع استخدام اللغة إلا عند سيبويه الذي يرى أَنَّ ما بعدها منصوبٌ بفعل محذوف، وأَنَّ خبرها محذوف وأَنَّه ملتزمٌ حذفه عند تميم، ويكثر عند أهل الحجاز وقد وافقه ابن ولاَّد، وأبو عمر الجَرمِي، وابن عصفور، وذكر كلام سيبويه ابنُ هشام دون تعليق منه وأخذ به الأشموني، ووافقه الصبَّان، أما بقية العلماء كالمبرد فقد وافق مذهب أبي عثمان المازني الذي ذكر أَنَّ دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس تعطيها معنىً دلاليًا، ولكنها لا تلغي عملها، وقد ذكر القولين عند هؤلاء العلماء ابن السرَّاج، فذكر قول سيبويه ومن وافقه، وقول المازني ومن وافقه، ووافق ابن الحاجب قول المازني وأخذ به تلميذه الرضى، وذكر ابن يعيش القولين، ووافق ما قاله المازني ضمنًا، وذكر السيوطي مذهب سيبويه ومذهب المازني، وعضد مذهب المازني بكون اللغة توافقه وستشرح الدراسة بموضوعية ما يخدم هذه القضية من خلال مذاهب هؤلاء العلماء – رحمهم الله تعالى.

وقد توصلت الدراسة أثناء عرض ما قاله العلماء في "أَلاَ" المخففة التي تفيد التَّمني إلى أَنَّها هي "لاَ" النافية للجنس دخلت عليها همزة الاستفهام، وقد ذهب العلماء فيها مذهبين في أقوالهم، وانتهى كثيرٌ منهم إلى أَنَّ دخول همزة الاستفهام عليها لا تغير عملها، بل هي باقية على ما كان لها من العمل قبل دخول الهمزة عليها، وأَنَّ دخول الهمزة فقط أعطاها معنىً دلاليًا أكسبها التَّمني، وقد قال به ذا المذهب: أبو عثمان المازني.

وأخذ به كثيرٌ ممن جاء بعده، أمَّا سيبويه فقد كان رأيه أن دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية

للجنس يغير معناها وعملها فيصبح ما بعدها منصوبًا بفعل محذوف تقديره " هَبْ " نحو قوله: أَلاَ غُلاَمًا، فمعناه كالدعاء اللّهم هَبْ لِي غُلامًا، ووافقه ابن ولاَّد وأبـو عمر الجَرمي اللذان دافعا عمَّا ذهب إليه سيبويه، وردًّا على المبرد – ومن ذلك ما ذكرهُ الخليل وسيبويه – رحمهما الله – فقد ذكرا (أَنَّك يجوز أن تقول: أَلاَ رَجُلَ إِمَّا زَيدٌ وإِمَّا عَمروٌ كأَنَّه قيل له (من هذا المُتَمنَّى؟) فقال: زيدٌ أَوْ عَمروٌ [١].

وأشـار في موضع آخر أَنَّ "لاَ" إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التَّمني عملت فيما بعدها فنصبتهُ ولا يحسن لها أَنْ تعمل في هذا الموضع إلاَّ فيما تعمل فيه الخبر وتسقط النُّون والتنوين في التَّمني كما سقطا في الخبر فمن ذلك: أَلاَ غُلامَ لِي، وأَلاَ مَاءَ بارداً، ومن ذلك: أَلاَ أُبالي، وتقول: أَلاَ غُلامَين، أَوْ جَاريَتَين لكَ، كما تقول: لاَ غُلامَين، وجَارَيَتَين لكَ، ثم يعلق: (وقد تبيَّنَ أَنَّك تجريها مجرى "لاَ" ناصبة في جميع ما ذكرت لكَ) [٢].

والنصب عند سيبويه هو بفعل مقدّر بعد "لاَ"، وقد قاسه على الدعاء فقولك: لاَ غُلامَ وجَارِيةً لكَ كأَنَّه قال: اللَّهم هَبْ لي غُلامًا، وبيَّن أَنَّه لا يجوز الرفع في خبرها حيث قال: (ولا يكون الرفع في هذا الموضع؛ لأَنَّه ليس بجواب لقوله: أَذَا عندكَ أَمْ ذَا؟ وليس في ذا الموضع معنى ليس، وتقول: أَلاَ مَاءَ وعَسَلاً بَارداً حُلواً، لا يكون في الصفة إلا التنوين لأَنَّك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البَرد للماءِ والحلاوة للعسَل.

ومن قال: لاَ غُلامَ أَفضلُ منكَ لم يقل في: أَلاَ غُلامَ أفضلَ منك إلاَّ بالنصب لأَنَّه دخل فيه معنى التَّمني، وصار مستغنيًا [عن الخبر] كاستغناء اللَّهمَّ غُلامًا ومعناه: اللّهم هَبْ لي غُلامًا [٣].

وترى الدراسة أن سيبويه في كلامه هذا يشير إلى أَنَّ دخول معنى التَّمني جاء بسبب دخولَ الهمزة على "لاَ" النافية للجنس فقد نقل المعنى لِلتَّمَنِّي وأثَّر في عملها وجعل ما بعدها منصوبًا بفعل

---

(١) الكتاب، جـ١، صـ ٢٨٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، جـ٢، صـ ٣٠٧.

(٣) الكتاب، جـ٢، صـ ٣٠٧، ٣٠٩.

محذوف مثل الدعاء الذي يقول فيه الدَّاعي: اللَّهم غُلامًا، أَيْ: اللّهم هَبْ لي غُلامًا.

ولفهم حديث سيبويه عن "ليس"، في قوله أذا عندك أم ذا؟ والعلاقة بينها وبين "لا". فقد ذكر المبرد: (أنه قد تُجعل "لا" بمنزلة " ليس" لاجتماعهما في المعنى. ولا تعمل إلا في النكرة. فتقول لا رجلٌ أفضلَ منك. ولا تفصل بينها وما تعمل فيها؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة. فعلى هذا تستفهم عنها) [1]، فحسب ما ذكر المبرد أن "لا" النافية للجنس تجتمع مع "ليس" في معنى النفي. أما من حيث العمل فلا تحمل على ليس إلا "لاتْ" المضافة عليها التاء وهي العاملة عمل "ليس" بشروطها: أولاً: يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين.

الثاني: أن يحذف أحد الجزءين، والغالب أن يكون المحذوف اسمها [2]، وقد فسر سيبويه كلامه السابق أنه إذا فصل بين "لا"، وبين الاسم بحشو لم يحسن هذا إلا أن تعيد "لا" الثانية، ما العلة لديه؟ لأنه جعل جوابًا: في قوله: (أذا عندك أم ذا؟)، ولم تُجعل "لا" في هذا الموضع بمنزلة "ليس"، وذلك لأنه جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت، لا تفصل لماذا؟ لأنَّها ليست بفعلٍ، ويتضح من كلام سيبويه أنه يقرر أنّ "لا" العاملة عمل "ليس") هي حرفٌ وليست فعلاً مثل "ليس" الفعل الجامد، ثم يذكر أنه مما فصل بينه وبين "لا" بحشو قوله جل ثنائه { لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ } [3]، ولا يجوز لا فيها أحدٌ إلا ضعيفًا.....، ثم تقول: لا أحد أفضلٌ منك، إذا جعلته خبراً....، ومنه قول حاتم الطائي [4]:

(١) المقتضب. جـ ٤ . صـ ٣٨٢.

(٢) ابن هشام. شرح قطر الندى، وبل الصدى. ١٤٧ .

(٣) آية ٤٧ من سورة الصافات.

(٤) ورد في الكتاب لسيبويه، جـ٢ ، صـ ٢٩٩، هو لأبي ذؤيب الهذلي ، شاعر مخضرم أسلم في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتوفي في عهد عثمان (رضي الله عنه) ، والبيت من البحر البسيط ، وذكر ابن عقيل في شرحه ، جـ١ ، صـ٤١٣ أنَّه نسبه الزمخشري لحاتم الطائي ، بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ثم قال محمد محي الدين نسبه الجرمي مع صدره لأبي ذؤيب ، والصواب عنده أنَّه لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط ، وصوَّبَ

وَرَدّ جَـازِرُهُـمْ حَـرْفـًا مُصَـــرَّمَـةً وَلاَكَـرِيـمَ مِـنَ الْـوِلْـدَانِ مَصْـــبُـوحُ

الشاهد فيه رفع مصبوحٌ خبراً لـ "لاَ" لأنّ "لا" وما عملت فيه في موضع اسمٌ مبتدأ. ويجوز أن يكون مصبوحٌ نعتًا باسمها محمولٌ على الموضع والخبر محذوفٌ لعلم السامع تقديره موجودٌ، ولذلك عندما صار خبراً جرى على الموضعِ لأنه ليس بوصفٍ ولا محمول على "لا" فجرى على مجرى لا أحدٌ فيها إلا زيدٌ، ثم يقول سيبويه (وإن شئت قلت: لا أحدٌ أفضل منك، في قول من جعلها كـ "ليس"، ويجريها مجراها ناصبة في المواضع)

هذا نص من سيبويه، وقد شرحه المحقق عبد السلام هارون بقوله: (الموضع بالإفراد وليس المواضع ماذا يعني؟) يعني عنده أن "لا" الرافعة وهي العاملة عمل "ليس" محمولةً على الناصبة يقصد "لا" النافية من حيث العمل في النكرة وعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها على أن إعمال "لا" النافية للجنس عمل "ليس" قليل، والكثير منها عمل إنّ (أي أن ما بعدها منصوبٌ لأنها محمولةٌ على إنّ أخت، لعل، وليت، ولكن، وأنّ) المشبهات بالأفعال في العمل بنصب الاسم ورفع الخبر)، فلما لزمت في أقوى حاليها وهو عملها عمل إنِ أنّ تعمل في نكرة، ولم يجز معها الفصل لزمت هذا الحكم أيضاَ في أضعف حاليها، وهو عملها عمل "ليس" [١]

والحديث عن "لا النافية للجنس" قبل أن تدخل عليها الهمزة يتغير معناها إلى التمني هي عند سيبويه في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد، فقد ذكر سيبويه في موضع آخر من كتابه. أعلم أن "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه [ليس معه شيء] وذلك نحو قولك: أَخَذْتُهُ بِلاَ ذَنبٍ.... وأَخَذْتُهُ بِلا شَيءٍ... وذَهَبت بِلا عَتاد....، والمعنى أَخَذْتُهُ بلا

كلامه ابن مالك ، انظر كلام محمد محي الدين في شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، صـ ٤١٣ ، وقال عبدالحميد في تحقيقه لشرح الأشموني ، جـ٢ ، صـ٢٨ ، أن القائل حاتمٌ أو أبو ذؤيب ، أو أن القائل النبيتي .

(١) سيبويه، جـ ٢، ٢٩٩، ٣٠٠ المتن والهامش تعليق عبد السلام هارون.

عَتاد وأَخَذْتُهُ بلا ذَنبٍ.... ومن هذا النحو قول الشاعر أبو الطفيل [1]: -

تركتني في حين لا مالٍ أعيش بهِ وحين جُن زمان الناسِ أو كِلبًا

والشاهد إضافة حين إلى مال مع إلغاء "لا" وزيادتها في اللفظ على حد قولهم: جئت بلا زادٍ والرفع عربيٌ على حد قول العجاج [2]: -

والله لولا أن تحشَّ الطبخ بي الجحيم حين لا مُسْتصرخُ

فيَّ دخل النار وقد تسلخُوا لعلم الُجهالُ أني مفنخٌ

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والشاهد تشبيه "لا" بـ "ليس" أو على إهمال "لا" وعدم الاعتداد بالإضافة فيهما، وجوّز أبو علي الفارسي وجهًا ثالثًا وهو البناء على الفتح مع عدم إضافة الحين، كم تقول جئت بخمسة عشر فلا تُعمل الباء [3]، ذكر البغدادي أنَّ أبا علي قد جوّز في بيت الطفيل * تركتني في حين لا مال أعيش به * في كتابه المسائل المنثورة الحركات الثلاث في كلمة مال، وذلك الجر على الإضافة، والرفع على أن تضيف حين إلى الجمل، ولا عاملة عمل ليس، والنصب تجعله كما كان مبنيًا..... وكلمة جنَّ بضم الجيم من الجنون قال: أجنّه الله فجُنَّ و(كلابًا) الكلب مصدر كلِب كلبًا فهو كلِب ـ من باب تَعِب، وهو داءُ يشبه الجنون يأخذه، فيعقر الناس، ويقال لن يعقره

(١) الشاعر هو عامر بن واثلة، صحابي وشاعر من أصحاب الإمام علي، كان آخر من بقيَ من صحابة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وُلد عام ٣ هـ ، مات سنة ١٠٠ هـ ، عاش عمراً عتيًا ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب ، جـ ٢ ، صـ ٣٠٣ ، والبيت من البحر البسيط ، وانظر الخزانة للبغدادي ، جـ ٤ ، صـ ٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، جـ١ ، صـ٢٣٩ ، والمسائل المنثورة للفارسي ، صـ١٠١ .

(٢) العجَّاج: هو رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، من رُجَّاز الإسلام، والبين من بحر الرجز، وهو من مخضرمي الدولة الأموية، والعباسية، ولد سنة ٩٠ هـ، توفي سنة ١٤٥ هـ، وهو من قطعة في ديوانه، صـ١٤ .

(٣) سيبويه، جـ ٢، ٣٠٢، ٣٠٣ ، وانظر المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي صفحة ١٠١ .

كلِب، وكلِب الزمانُ شدّته [١]، وضُرب الجنون والكلَب، لشدة الزمان، وقد ذكر في اللسان معنى بيت العجَّاج [٢]:

* واللهِ لولا أنْ تَحِشَّ الطَبخ *

ورد في اللسان الطبخ الملائكة الموكلين بالعذاب، يعني عذاب الكفار [٣]، ثم ذكر سيبويه شاهداً آخر لسعد بن مالك القيسي [٤]:

مَن فرّ عَن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحً

بالرفع في (لا براحُ)، وعلق سيبويه، والنصب أجود وأكثر من الرفع لماذا النصب أكثر من الرفع؟ والعلة عنده لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس، قال الشاعر وهو العجاج [٥]:

* حنّتْ قلوصي حينَ لا حينَ مَحنّ *

وقد علق عبد السلام هارون على البيت أن الشاهد فيه حين الثانية بلا تبرئة مع إضافة حين الأولى إلى الجملة، وخبر "لا" محذوفٌ تقديره "لها" ولو جر "حين" على إلغاء "لا" لجاز، كالذي في شاهد أبي الطفيل.

وسيبويه بهذا النص يوضح أن ما يأتي بعد "لا" يحتمل الرفع فتحمل على "ليس" في رفع الاسم

(١) خزانة الأدب، جـ ٤ ، ٣٩ وهذا البيت هو السابع والخمسون بعد المئتين ، وأنظر المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) ابن منظور، جـ٣ مادة، ط ، ب ، خ .

(٤) الشاعر: هو سعد بن مالك شاعر بكر بن وائل في حرب البسوس، وسيد من سادات بكر بن وائل، وجلّ أخباره تتصل بحرب قومه ضد تغلب، والبيت من مجزوء الكامل، انظر سيبويه، جـ١ ، صـ٥٨ .

(٥) نُسب البيت في كتاب سيبويه، جـ ٢ ، صـ ٣٠٤ للعجَّاج ، وقد أضاف عبدالسلام هارون أنه ليس في ديوان العجاج ولا ملحقاته ، وفي الخزانة للبغدادي ، جـ٤ ، صـ٣٩ ، ٤٥ ، أنَّه للعجلي ، والشاعر هو أبو النجم العجلي الفضل بن قدامة من أفاضل الرجَّاز ، نبغ في العصر الأموي ، والبيت من بحر الرجز .

بعدها، ولكنّه بقوله: (والنصب أجود وأكثر) أن "لا" هنا تعمل عمل إنّ المشبه بالفعل التي حملت "لا" النافية للجنس عليها لأن النصب أكثر من الرفع في "لات" التي تشبه " ليس" التي بمعنى الحين.

وقد ذكر صاحب الخزانة بيت سعد بن مالك [1]:

من فرّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحً

على أن "لا" تعمل عمل "ليس" شذوذاً ولم يشرح وجه الشذوذ؟

ولعله الذي جاء عند سيبويه على إجراء "لا" مجرى "ليس" في بعض اللغات، فبراحٌ اسمها والخبر محذوف أي لي، قال ابن خلف: ويجوز رفع براح بالابتداء، على أن الأحسن حين إذاً تكرير "لا" كقوله تعالى: "لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ" [2] وقد ذكر المبرد فيها، كما نقله النحاس (لا أرى بأساً أن تقول: لا رجلٌ في الدار في ضرورة وكذا لا زيدٌ في الدار في جواب من سأل: هل زيدٌ في الدارِ؟) [3].

أما شطر البيت الذي ذكره سيبويه:

* حنت قلوصي *

فقد أورده صاحب الخزانة وذكر فيه أنه من شواهد سيبويه، وقد ذكر فيه المحقق عبد السلام هارون [4]، فقد ذكر صاحب الخزانة أن الشاعر أضاف حينَ الأولى إلى الجملة، كما تقول: حينَ لا رجل في الدارِ، أي حينَ لا حينَ حنينٌ حاصل.

(١) الشاعر سبقت ترجمته، والبيت من مجزوء الكامل.

(٢) آية ٦٢ من سورة يونس.

(٣) البغدادي، جـ ١، ٤٦٧ ، الشاهد الحادي والثمانون ، وهو من شواهد سيبويه ، وفي جـ ٢ من الخزانة ١٧٢ ، شرح قصة البيت وأشار أنه الشاهد التاسع والسبعون وأنه صوابه الحادي والثمانون

(٤) ذكر ذلك في الخزانة جزء ٤ صفحة ٤٤ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال الأعلم [١]: أن الشاهد فيه نصب حين بلا التبرئة، وقد أضاف حين للجملة وخبر "لا" محذوف، والتقدير حين لا حين محنٌّ لها، وهي أنها حنت غير وقت الحنين، ولذلك لو جررت الحين على إلغاء "لا" جاز، وقد شرح البيت على أن القلوص الناقة الشابة بمنزلة الجارية من الأناسي، وحنينها صوتها شوقها إلى أصحابها.

ثم ذكر أن ابن الشجري قدّر أن الخبر "لنا" بالنون [٢]، والصواب ما قبله.

ثم ذكر البغدادي بعد ذلك أنّ أبا علي الفارسي جوّز في المسائل المنثورة الحركات الثلاث في كلمة "حين"، حيث ذكر فيها ثلاثة أوجه النصب على أعمال "إن"، والرفع على إعمالها عمل "ليس" والجر على إلغائها، وإضافة حين الأول إلى الثاني ـ وقال أبو علي في التذكرة القصرية: لا يقدر لـ "لا" هذه في رواية النصب خبرٌ؛ لماذا؟ لأنه قال عند الكلام على قولهم ألا ماء باردٌ؟ قال المازني: يرفع باردٌ على أنه خبرٌ، ويجوز على قياس قوله، أن يرتفع على أنه صفة ماء، ويُضمر الخبر، ويجوز نصبه على قوله أيضًا على أنه صفةٌ والخبر مضمرٌ، ويجوز على قياس سيبويه ما عدا المازني ألا ماءَ بارد بلا تنوين، إلا أنك لا تضمر لها خبراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة كقولهم: جئت بلا مالٍ.....، ولذلك لا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألة ومثله قول الشاعر [٣]

* حنّتْ قلوصي حينَ لا حينَ مَحنّ *

أضاف حين إليها كما تضيف للمفرد، وقد يحتمل عند أبي علي إضافته إلى جملة والخبر محذوف، كما يضاف أسماء الزمان إلى الجمل، لأن حنت ماضٍ، ومحن بمعنى إذ، وهي مما

---

(١) الشنتمري.

(٢) ذكر المحقق عبدالسلام هارون أن الذي في أمالي ابن الشجري جـ ١ ، ٢٣٩ (لها) لا بالنون ، والدقة تقتضي عزو هذا الخطأ إلى النسَخة لا إلى المؤلف) .

(٣) الشاعر سبقت ترجمته.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يضاف إلى المبتدأ والخبر، فأما قوله حين لا حين الثاني غير الأول، لأن الحين يقع على الكبير واليسير من الزمان.

مناقشة ابن مالك لكلام سيبويه في دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس:

وقد ناقش ابن مالك – رحمه الله – ما قاله سيبويه فقد ذكر إذا قصِدَ بـــ "أَلاَ" التَّمني امتنع الإلغاء، واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه لا عند المازني، والمبـرد يقصد بالإلغاء إبطال عمل "لا" النافية للجنس.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ثـمَّ ذكـر ابـن مالـك – رحمـه الله– أَنَّ دخـول همـزة الاسـتفهام علـى "لا" فحكمهـا علـى مـا وليهـا [أَيْ]: مـا يـأتي بعـدها] حكمهـا معـه عاريـةً مـن الهمـزة نحـو قولـك: (أَلاَ حِلـمٌ لَـك؟، أَلاَ صَديقَ لِزَيدٍ؟).

وترى الدراسة بأن ما وليها أسم "لا" بعدما تصحبها الهمزة لا يؤثر في "لا" وأن المعنى تغير عند سيبويه فيقدر لها فعلاً، وأن ما بعدها منصوبٌ بذلك الفعل، وقد أشار ابن مالك أنه إن عُطفت على ما وليها جاز في المعطوف، والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز مع التجَّرد. (١)

علة حذف خبر "لا" عند ابن مالك:

وقد أشار ابن مالك – رحمه الله – إلى حذف خبر "لا" عندما تصحبها الهمزة وذكر أَنَّ حذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يُجهلُ يكثرُ عند الحجازيين، ويلتزم عند التّميميين، فإن كان يُجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب فمن حذفه لكونه لا يُجهل: " لاَ إِلهَ إِلاَّ الله " وتقديره والله أعلم: لاَ إِلهَ موجودٌ، و" لاَ سيفَ إِلاَّ ذُو الفِقار" (٢)، أَيْ: لاَ سَيفَ موجـودٌ.

وقد ذكر ابن مالك ومن الواجب الثبـوت لعدم العلم به لقوله تعالى: " لاَ رَيْبَ فِيهِ" (٣)، وقوله

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ١ ، ٥٣٢ .

(٢) ذو الفقار: اسـم سيف رسول الله ﷺ ، فقد كان فيه حفر صغار حسان ، ويقال للحفرة فقرة : وجمعها فقر [لسان العرب] فقر .

(٣) آية ٢ من سورة البقـرة.

تعالى: " لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أنت عَلاَّمُ الغُيُــوب " (١)، وقد ذكر ابن مالك أن هناك من زعم حذف الخبر ومن هؤلاء قومٌ منهم الزمخشري، والجزولي ذكروا أَنَّ بني تَميم يحذفون خَبر "لاَ" مطلقـًا على سبيل اللزوم إلاَّ أَنَّ الزمخشري قال: وبنــو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً، وقال الجزولي: ولا يلفظ بالخبر بنــو تميم إلاَّ أَنَّ يكون ظرفـًا.

وقد علَّق ابن مالك أَنَّه ليس بصحيح ما قالاهُ، لأَنَّ حذف خبر "لاَ" لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التَّكلم بما لا فائدة فيه.

قال الشلوبين: لا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لقول قائل كقولك لمن قال: (هَلْ مِنْ رَجلٍ أَفْضلُ من زَيدٌ؟) لاَ رَجلَ.

وأَمَّا إذا لم يكن جوابـًا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً؛ لأَنَّه لا دليل عليه، وأنكر على الجزولي استثناء الظرف (٢).

وذهب الأخفش أَنَّ الخبر مرفوع بـ "لاَ" فتكون "لا" عاملة في الجزئيين (٣) كما عملت فيهما مع المضاف والشبيه بالمضاف.

وقد ذكر ابن عقيل ما قاله ابن مالك في كون الخبر يحذف وجوبـًا عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ويظهر من كلام ابن عقيل أَنَّه أخذ بمذهب ابن مالك حيث ذكر ولا فرق في ذلك بين أنْ يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثّل، أَو ظرفـًا أو جاراً ومجروراً نحو أن يقال: (هَلْ عِندكَ رجلٌ؟) أَو (هَلْ فِي الدَّار رجلٌ؟) فتقول: لاَ رجلَ، فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله ﷺ: " لاَ اَحدَ أَغْيرُ من الله " فـ أَحد: اسم "لا" مبني على الفتح وأَغَيْرُ: خبرها مرفوعٌ، وهو مفرد.

ونص الحديث عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ما من أحدٍ

---

(١) آية ١٠٩ من سورة المائدة.

(٢) شرح الكافية الشافية ، جـ١ ، صـ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ٤١٣ .

أغيرُ من الله" [1]، وفي موضع آخر من البخاري عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة قال: قال سعد ابن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفحٍ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (تعجبون من غيرة سعد والله لأنا أغيرُ منه)، ومنه قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا شخصَ أغيرُ من الله) [2].

وقول الشاعر حاتم الطائي [3]: -

إذا اللقاحُ غدتْ مُلقًى أَصِرَّتُها ولا كريمَ مِن الوِلدان مَصْبوحُ

وبعض النحاة يجعل صدر هذا البيت: -

وردَّ جانِبَهُم حرفًا مُصرَّمةً

وموضع الشاهد في البيت [ولاَ كَريمَ مَصْبوحٌ] كريم اسم لاَ مبني على الفتح ومصبوحُ خبرها، وهذا دليل على وجود خبر "لاَ" وستوضح الدراسة بعد ذلك وجوده مع دخول همزة الاستفهام وقد ذكر صاحب الخزانة هذا البيت وقاسه على قوله تعالى: "إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ" [4] (مثل) خبر عن جميع الأسماء حيث كان مضافًا إلى ضمير الجمع، وكذلك يكون مثل وصفًا للاسمين جميعًا، وتُضمر الخبر إذا جعلته صفةً.

فإن جعلت مثل الخبر رفعت لا غير ولم تضمر شيئًا ومثل ذلك قول الشاعر [5]: -

ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

(١) البخاري، فتح الباري ، جـ ٩ ، باب الغيرة الحديث رقم ٥٢٢٠ صـ ٣١٩

(٢) البخاري، فتح الباري جـ ١٣ ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا شخص أغيرُ من الله ، الحديث رقم ٧٤١٦ صـ ٣٩٩ .

(٣) الشاعر سبق ذكره عند الحديث عن دخول همزة الاستفهام على لاَ النافية للجنس، وإفادتها معنى التَّمَني ، وهو جاهليٌّ من بني النبيت .

(٤) سورة النساء آية ١٤٠ .

(٥) الشاعر سبقت ترجمته .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد يستقيم أن تجعله وصفـًا على الموضع وتضمر [١].

(وقد ذكر ابن يعيش إعراب البيت تحت باب خبر "لا" النافية للجنس).

ذكر ابن يعيش أنه لابي ذؤيب، وقد صحح ابن يعيش نسبته، وأنه أنشده الزمخشري لحاتم الطائي، ولكن الجرمي قال: (هو لأبي ذؤيب الهذلي).... وأنّ مصبوحٌ قال: يجوز أن يكون منفيـًا على الموضع، ويضمر الخبر، وعليه بنو تميم، ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجازِ، واختاره الجَرمي، فإن قيل لما جاز اطراده في النفي، نحو لا رجلَ ولا غلامَ، ولا ملجأ، ولم يطّرد في الإثبات نحو، وإن مالاً، وإن إبلاً، فالجواب أن عموم النفي ينبأ عن معنى الخبر وليس للإثباتِ عموم كعموم النفي، فإن أردت خبراً خاصـًا لم يكن بداً من ذكره، لا رَجُلَ في الدارِ؛ لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص، فإن وقع النفي في جواب هل من رجلٍ في الدار؟ مصرحـًا به، فقلتُ في جوابه: لا رجُلَ ومعناه في الدارِ جاز، وإن لم تذكره، ودلالة ما سبق عليه. [٢]

وقد يستوجب الحديث علة رفع خبر "لا" عند العلماء:

وقد أورد ابن عقيل أَنَّ خبر "لا" يذكر بعـد اسم "لا" مرفوعـًا، والرافع له "لا" عند سيبويه والمصنف وجماعته "يقصد ابن مالك"، ماذا قالوا عن رافعه؟ الجواب: فإن كان اسمها مضافـًا، أو شبيهـًا بالمضاف [٣]، فإن كان الاسم مفرداً اختلف في رفع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعـًا بـ "لا" إنَّما هو مرفوع على أَنَّه خبر المبتدأ، لأَنَّ مذهب سيبويه أَنَّ "لا" واسمها المفرد في موضع رفع بالابتـداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ [٤] ولم تعمل "لا" عنده في هذه الصـورة إلاَّ في الاسم، كما عملت فيهما مع المضاف والمضاف إليه [٥].

---

(١) البغدادي جـ ٤ ، ٦٨ .

(٢) شرح المفصل ، جـ ١ ، ١٠٧ .

(٣) انظر الكتاب جـ ٢ ، صـ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ .

(٤) انظر الكتاب جـ٢ ، صـ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١ ، صـ ٣٩٩ ، ٤١٣ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يستنتج من كلام ابن مالك وابن عقيل أَنَّه لا يوجد دليل يوجب معه حذف خبر "لاَ النافية للجنس بعد دخول همزة الاستفهام ودلالتها في المعنى على التَّمني، وهو ما ذهب إليه المبرد حيث ذكر أَنَّ "لاَ" النافية للجنس إذا دخلت عليها ألف الاستفهام أعطتها معنى التَّمني أَمَّا كونها للنفي فهي على حالها قبل أن تدخل عليها الهمزة تقول: (أَلاَ رجلَ في الدَّار؟) على قول من قال: لاَ رجُلَ في الدَّار، ولاَ امرأةً، قال: (أَلاَ رَجُلَ في الدَّارِ ولاَ امرأةً؟).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

حالة وصف اسم "لا" مع دخول همزة الاستفهام عليها لا يغير فيها شيئاً:

فمن قال: لاَ رَجلَ ظريفًا في الدَّار، قال: (أَلاَ رجلَ ظريفًا؟) ومن لم ينوّن ظريفًا قبل الاستفهام لم ينوّنه هاهنا [1]، قصد المبرد أَيْ: مع دخول الهمزة.

وترى الدراسة أنه يتضح من كلام المبرد – رحمه الله- أَنَّ دخول الاستفهام لا يلغي عمل "لاَ" النافية للجنس، ففي الجملة الأولى من قول المبرد: لاَ رجلَ في الدَّار ولاَ امرأةَ، ولاَ امرأةٌ، ولا امرأةً، وهو البناء على الفتح، وهو ما قال به الأخفش حتى وإن لم توجد "لا" بعد العاطف فإنها تقدر وهي في المثال موجودة، وإنَّما العلة في التركيب، ومن قال: لاَ رجلَ ظريفًا في الدَّار، ونوِّنَ ظريفًا فالنصب فيه مراعاة لمحل "لاَ" مع اسمها لأنَّ اسم "لاَ" مفرد ومبنيًا ونعت بمفرد [2].

وعند النظر فيما قاله المبرد إلى جانب ما ذكر سيبويه – رحمه الله- حيث ذكر أَنَّ "لاَ" إذا دخلها معنى التَّمني فالنصب لا غير؛ لأنه يعتبره مفعولاً به لفعل محذوف في قول الخليل وسيبويه إلاَّ المازني وحده، تقول: أَلاَ ماءَ أشربهُ، أَلاَ ماءَ وعسلاً تنوّن عسلاً كما كان في قولك: لاَ رجلَ وغُلامًا في الدار مع دخول "لا" على المفرد، وتقول: أَلاَ مَاء بَارداً إن شئت، وإنْ شئت نوّنت، وإنْ شئت لم تنوِّن كقولك: لاَ رجل ظريفًا، وإن شئت نوّنت ظريفًا، وإن شئت لم تنوّن [أي اسم لاَ]، وإن عطف على اسم "لاَ" نحو: لاَ رجُلَ وامرأةٌ لم يقل هنا إلاَّ بالنصب.

(ما هي حجة النحويين عند المبرد؟) حجة النحويين عند المبرد أَنَّه لمَّا دخله معنى التَّمني زال

---

(١) المقتضب، جـ٤ ، صـ ٣٨٢ .

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، صـ ٤٠٥ ، ٤٠٨ .

عنه الابتداء، وموضعه نصبٌ كقولك: اللَّهم غلامًا، أَيْ: هَبْ لي غُلامًا.

وكقولهم: إنَّ زَيداً في الدَّار وعمرو، حُمل [عمرو] على الموضع أيْ موضع اسم "لاَ" أولاً مع اسمها لأَنَّ موضعهما الابتداء، فإن قالوا: لَيتَ زيداً في الدَّار وعمراً، لم يكن موضع عمرو الابتداء لأَنَّ [إِنَّ] تدخل على معنى الابتداء و[لَيتَ] تدخل للتمني فلها معنىً سوى ذلك، فلذلك لم يكن في [لَيتَ] و[لَعلَّ] و[كَأَنَّ] ما في [إِنَّ] و[لَكنَّ] من الحمل على موضع الابتداء، لأَنَّ لهمَّ معاني غير الابتداء، فكأَنَّ للتشبيه، وَلَيْتْ للتَّمني، ولَعَلَّ للتوقع.

وقد أخذ المبرد – رحمه الله– بما قاله المازني فقد ذكر، وقد كان المازني يجري هذا مع التَّمني مجراهُ قبل ويقول: يكون اللفظ على ما كان عليه وإِنْ دخله خلاف معناه؛ أَلاَ ترى أَنَّ قولك: غَفَرَ اللهُ لِزيدٍ معناه: الدعاء، ولفظه لفظ ضَرَبَ، فلم يُغيِّر، "وكذلك حَسْبُكَ رفع بالابتداء"، ومعناهُ النهي، ومن قوله: أَلاَ رَجلَ أَفْضَلُ منكَ؟ ترفع "أَفْضَلُ" لأَنَّه خبر الابتداء، كما كان في النفي وكذَا يلزمه، والآخرون ينصبونه، ولا يكون له خبر [1] يقصد سيبويه ومن أخذ بقوله من العلماء، قد ذُكر قول أبي عثمان هذا في تعليقة لهُ على هذا الكلام من قولٍ في كتاب سيبويه حيث ذكر قال: أبو عثمان المازني بكر بن محمد: [الرفع عندي في التَّمني جيدٌ بالغ، أقول: أَلاَ غُلامَ ولاَ جَاريةَ، كما قلت في الخبر، وقال: أقول في الاستفهام كما يقول في الخبر سواء أقول: أَلاَ رَجُلَ أفضلُ منكَ [2].

وقد علَّق عضيمة – رحمه الله– على ما أورده المبرد فقال: (المبرد هنا ذكر رأي سيبويه

(١) المقتضب، جـ٤ ، صـ ٣٨٢، ٣٨٣ .

(٢) هذا الكلام عن أبي عثمان ذكره محقق كتاب سيبويه عبد السلام هارون – رحمه الله– حيث وجده في حاشية كتاب سيبويه، جـ ٢، صـ ٣٠٩ ، وكلام المازني هذا عندما بحثت عنه لم أجده نصًا في كتب ابن جني الذي كان يورد كلامه وإنما هو مضمن في كتب علماء النحو عند الحديث عن "لاَ" عندما تصحبها الهمزة .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وجمهور النحويين وبيَّن وجهة نظرهم، كما ذكر رأي المازني وبيَّن وجهة نظره ولم يُرجِّح رأيًا على آخر).

هذا نص كلام عُضيمة- رحمه الله -، والدراسة تُعلِّق عليه بالآتي:

أولاً: لعلّهُ وهمٌ من عُضيمة – رحمه الله- عندما ذكر ما قاله العلماء فجعله رأيًا لأنَّ ما قاله العلماء كسيبويه، والمبرد والمازني قولٌ يذهب كل واحد فيه مذهبًا من اللغة، وليس رأيًا من عند أنفسهم.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ثانيًا: قول المازني لم يُرجِّح رأيًا على آخر، والمبرد أخذ بما قاله المازني، وذكره نصًا وأخذ بمذهبه ثم ذكر ما قاله سيبويه، وردَّ عليه المبرد، وهو قول سيبويه في "لاَ" والرفع لا يكون في هذا الموضع، لأَنَّه ليس بجوابٍ لقوله: أَذَا عِندكَ أَمْ ذَا، وليس في هذا الموضع [لَيْسَ]، وذكر كلام سيبويه يعني "لاَ" إذا لحقتها ألف الاستفهام لمعنى التَّمني نحو: (أَلاَ مَاءَ بَارِدَ؟)، قال: لا يجوز أَلاَ ماءَ، قال محمد – يقصد المبرد: ولو كان هذا لا يجوز من قبل أَنَّه ليس جوابًا لقولك: أَذَا عِندكَ أَمْ ذَا، كان يلزمك أيضًا ألاَّ تجيز: (أَلاَ مَاءَ بَارِدَ؟).

قال: لا يجوز أَلاَ مَاءَ ولو عمل، لأَنَّ هذا ليس جوابًا لقولك: (هَلْ مِنْ مَاءٍ؟) إذْ زعم أَنَّ قولك: لاَ رجلَ في الدَّار جواب لقولك: هَلْ مِن رجل؟ ولكن القول في هذا أَنَّه جاز فيه الرفع والنصب، كما كان قبل دخول ألف الاستفهام عليه، وإجازة الرفع قول أبي عثمان؛ وذلك لأَنَّ هذا وقع في النفس جوابًا، كما ذكر سيبويه، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي لأَنَّ الاستفهام لا يغيّر ما دخل عليه عن حاله قبل أن يكون استفهامًا، ودخله معنى التَّمني، وله حظّه من إعراب، كما أَنَّ قولك: "غفرَ اللهُ لزيدٍ" لا يمنع من إعراب الفعل والفاعل، وإنْ دخله معنى الدعاء، ومن ذلك قوله في هذا الباب ومن قال: لاَ غُلامَ أَفضلُ منكَ لم يقل: (أَلاَ غُلامَ أَفضلُ منكَ؟) إلاَّ بالنصب لأَنَّه دخل فيه معنى التَّمني، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء: اللَّهم غلامًا، ومعناه: اللَّهم هَبْ لي غُلامًا، وهذا قول سيبويه ولذلك قال المبرد: وليس هذا كما قال – يقصد سيبويه- لأَنَّه وإن كان فيه معنى التَّمني فإنَّما قوله: أَلاَ مَاءَ في موضع اسم مرفوع، وخبره مضمر،

فإن أضمرتهُ رفعته، ويقصد بموضع الاسم المرفوع المبتدأ النكرة قبل أنْ تدخل عليه "لاَ" النافية مع همزة الاستفهام، وحكمُهُ قبل أن تدخل ألف الاستفهام وأن يقع فيه معنى التَّمني.

ونظير ذلك – رحمة الله عليه- إعرابه إعراب: زَيدٌ أَخُوكَ، وإن كان فيه معنى الدعاء وإجازة رفع الخبر قول أبي عثمان [1] هذا ما ذكره عضيمة من نقاش المبرد لما قاله سيبويه في: إِلاَّ غُلامَ أفضلُ منكَ، وأنَّه لم يكن إلاَّ منصوبًا بسبب دخول معنى التَّمني فيه، وهو ما رفضه المازني وردَّ عليه من واقع ما قالت به اللغة.

وقد ردَّ على المبرد أحمد بن ولاَّد بما يلي: -

أولاً: ذكر احمد بن ولاَّد أماً قول سيبويه إنَّ الرفع امتنع في قولك: أَلاَ ماءَ، لأَنَّه ليس بجواب لما ذكر، فالمعنى عند جميع أصحابه أَنَّ الرفع مع "لاَ" إنَّما يكون من وجهين:

إمَّا أَنْ تحملهُ على كلام مستفهم مبتدأ، أوْ على أَنْ تجعل "لاَ" بمعنى "لَيسَ" وما عدا الوجهين فليس للرفع فيه معنى، وذلك أَنَّ المستفهم إذا قال: وأدخل الهمزة على المبتدأ: (أَزيدٌ عِندكَ أَمْ عَمروٌ؟) قلت: لاَ زيدٌ ولاَ عَمرو، فجعلت الجواب الذي هو خبر على ما حمل المستفهم عليه كلامه.

وإن جعلتها [يقصد لاَ النافية للجنس]، فليست تحتاج فيها إلى التكرار كما لا تحتاج في [لَيس] إلى ذلك وإذا أدخلت الاستفهام بمعنى التَّمني، وأنت لا تجيب أحداً فَتبني كلامك على ما بنى كلامه عليه، وإنَّما أنت مبتدأً بالقول، ولا يجوز أنْ تحملهُ في الإعراب إلاَّ على معناهُ، ومعناه الفعل [أَيْ أَتَمنَّى] لأَنَّك لا تَتَمنَّى إلا بفعل كما لا تدعوا إلا بفعل ثم ناقش ابن ولاَّد كلام سيبويه ألا ترى إلى قول سيبويه فقال: أَلاَ غُلامَ، معناه: اللَّهم هَبْ لي غلامًا، وقول محمد بن يزيد – يقصد المبرد- إنَّه في موضع مبتدأ كما كان لاَ رجلَ وإنَّ الخبر مضمر خطأ لأَنَّ موضع التَّمني ليس بموضع ابتداء، ولا يحتاج فيه إلى خبر، ألاَ تَرى أَنَّك تقول: اللَّهم غُلامًا فيستغني الكلام كما قال سيبويه: فليس هاهنا خبر كما قال: اللَّهم ارْزقنِي غُلامًا.

(١) المقتضب، جـ ٤ ، صـ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

والذي أدخل محمد بن يزيد – رحمة الله عليه – في هذا الغلط قول العرب إنَّه دعاء، والدعاءُ لا يكون إلاَّ بفعل كالتَّمني، وقد جاز الرفع فيه.

والفصل بينهما أَنَّ قولهم – رحمة الله عليه– جاء لفظه في كلام العرب على غير معناهُ لأَنَّ معناه النصب؛ لأَنَّه دعاءٌ فأَمَّا التَّمني فجاء لفظه على أصله، ومعناه منصوبـًا، وافق اللفظ المعنى.

ثم ناقش ابن ولاد كلام المبرد ذاكراً فإن قال قائلٌ: فارفع هذا كما رفعت العرب ذلك، قيل له: ليس ردُّ الشيء إلى غير أصله، ومعناه إذا جاء على أصله ومعناه بجائزٍ ولا قياس، فكأنَّ هذا القائل قال: قد جاء لفظ التَّمني على معناهُ فردُّوه إلى غير معناه وهو الرفع وأيَّدوا فيه معناه وهو النصب، وهذا قياسٌ فاسد ومذهب غير مستقيم.

ثم تحدَّث عن كلام سيبويه فقال: " وأَمَّا قول سيبويه: ولا يكون في هذا يعني قولك: أَلاَ رَجلَ أَفضلُ مِنكَ في التَّمني، فإنَّه أراد أَنَّك لو قلت في [لَيسَ] هاهنا لصار معناهُ إلى التقرير، أَلا ترى أَنَّك إذا قرنت ألف الاستفهام بِليسَ فقلت: (أَليس فلانٌ أَفضلَ منكَ؟) كان الكلام على معنى التقرير، فأبانَ بهذا أَنَّ الرفع غير مستساغٍ فيه البتة، (لماذا غير مستساغ عند ابن ولاَّد؟) لأَنَّه: – أولاً – لم يكن جوابـًا لمستفهم حمل كلامه على الابتـداء.

ثانيـًا – لا يدخله معنى لَيسَ، فقد امتنع فيه السببان اللذان يوجبان الرفع لأَنَّه اعتبره استفهامـًا تقريريـًا، وكان كلامه هذا فيه بعد عمَّا تصوره المبرد والمازني في عمل "لاَ" فيما تدخل عليه، وأَنَّ دخول الهمزة يغير المعنى دون العمل.

أَمَّا معارضته إيَّاهُ في صدر كلامه بأَنْ قال: هذا لا يجوز من قبل أَنَّه ليس جوابـًا لقولك: أَذَا عِندكَ أَمْ ذَا؟ فكان يلزمه أيضـًا أَلا يُجيزَ أَلاَ مَاءَ بَارداً، لأَنَّ هذا ليس بجواب لقولك: (وإذا زعم أَنَّ قولك: لاَ رَجلَ في الدَّار)، إنَّما هو جواب لقوله: (هَلْ من رَجلٍ في الدَّار؟).

ثم يعلّق ابن ولاَّد على كلام المبـرد: ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيّرها لانتزعتها وأمسكت عن ذكرها لضعفها وقبحها، ولو بلغني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها.

ثم ذكر ابن ولاَّد أنَّ سيبويه زعم أنَّ " لاَ رَجلَ في الدَّار" وهو خبر جواب للاستفهام إذا قلت: (هَلْ مِن رَجلٍ في الدَّار؟) فألزمه هذا ألاَّ يجيز الاستفهام، لأنَّه ليس بجواب للاستفهام وإنَّما هو خبر جواب للاستفهام، وذلك أنَّه قال: ينبغي ألاَّ تجيز: (أَلاَ مَاءَ بارداً؟) وهذا استفهام لأنَّه ليس جواباً لـ: هَلْ مِن مَاءٍ؟ وهذا أيضاً استفهام فألزمه إذا قال ما لا ينكره أحد وهو ان يكون الاستفهام غير جائز، إذ ليس بجواب للاستفهام [١].

والنقاش الذي أوردته الدراسة في بداية كلام سيبويه ثم المبرد يرد على ما قاله ابن ولاَّد حيث ذكر أَنَّ قوله: (أَلاَ مَاءَ بَارداً؟) أَنَّ دخول الاستفهام على "لاَ" لم يغير عمل "لاَ" عند المبرد وجعل ما بعدها منصوباً والصفة التي جاءت بعده منصوبة مراعاة لمحل اسم "لاَ"، أمَّا قوله: (هَلْ من مَاءٍ؟) أَنَّه استفهام كان الجواب: لاَ مَاءَ بارداً، لأَنَّ "لاَ" في أصل استخدامها في اللغة نافية للجنس، وناصبة لما بعدها فهي تعمل عمل "إِنَّ" فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق بين هذا في العمل بين المفردة وهي التي لم تُنكّر – نحو: (لاَ غُلاَمَ رَجلٍ قائمٌ)، وبين المكررة نحو: (لاَ حَولَ ولاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ) [٢] يقصد "لاَ" التي تأتي بعدها عاطفة ما بعدها على ما قبلها فهي لا يختلف عملها مع دخول همزة الاستفهام عليها وإفادتها معنى التَّمني.

الردّ الثاني ردّ أبو عمر الجُرمي على المازني: وردُّهُ على المازني هو ردٌّ على المبرد الذي ذكر قول المازني، وقد ذهب مذهب ابن ولاّد أنَّه لم يجز في "أَلاَ" التي للتمني ما جاز في "لاَ" من رفع الصفة على الموضع نحو: (لاَ رَجلَ أَفضلُ منكَ)، لأَنَّ موضع النفي الابتداء ولمَّا دخله معنى التَّمني زال الابتداء، لأَنَّه قد تحول إلى معنىً آخر، وصار في موضع نصب كما لا يجوز في لَيتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ من الحمل على الموضع ما جاز في إِنَّ التي للتوكيد، ولكنَّ التي "للاستدراك"، فلذلك زعم أَنَّه لا يجوز: أَلاَ مَاءَ ولَبنَ، كما تقول في النفي.

---

(١) الانتصار لسيبويه، صـ ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل ، جـ١ ، صـ ٣٩٣ .

وقد أوضح هذا سيبويه فقال هو بمنزلة: اللَّهم غُلامًا، أَيْ: هَبْ لِي غُلامًا [1]، أَيْ: أَنّه مفعول لفعل محذوف، ولاَ خبر لـ "لاَ".

وما أورده أبو عمر الجَرمي ينفي أَنَّ دخول الهمزة على "لاَ" التي للتَّمني ما جاز في "لاَ" من رفع الصفة على الموضع، وذهب مذهب سيبويه، وقد ذكرت الدراسة ما ذكره المازني وأخذ به المبرد من قوة الحجة اللغوية التي قالا بها تجعل ما ذهب إليه ابن ولاَّد والجرمي من الضعف بمكان لأَنَّ اللغة التي نطقت بها العرب ونزل بها الذكر الحكيم حجة عليهما وعلى الخليل وسيبويه حتى وإن كانا هما أول من قالا بالنحو فيكون كلامهما حجة ما وافق اللغة فإذا عارضاها فكل منهما يؤخذ منه ويُرد عليه إلا صاحب هذا القَبر كما قال مالك – رحمة الله –.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الرد الثالث على المبرد ردّ أبي سعيد السيرافي: حيث ذكر الأمثلة التي أوردها المبرد في نحو قوله وتقول: أَلاَ مَاءَ وعَسَلاً بَارداً حُلواً لا يكون في الصفة إلاَّ التنوين؛ لأَنَّك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء والحلاوة للعسل.

ومن قال: (لاَ غُلامَ أَفضلُ منكَ)، لم يقل في: (أَلاَ غُلامَ أَفضلُ منكَ؟ إلاَّ بالنصب.

(وما العلة عند سيبويه؟) لأَنَّه دخل فيه معنى التَّمني، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء الدعاء: اللَّهم غُلامًا، ومعناه: اللَّهم هَبْ لي غُلامًا، وهو بقوله هذا في موافقته سيبويه يلغي عمل "لاَ" فيما بعدها، ويجعل العمل لمعنى التَّمني فقط وهو خلاف قول المازني – رحمه الله– ومذهبه، ثم بيَّن أبو سعيد أَنَّ سيبويه ذكر في أَوَّل هذا الباب أشياءَ دخلت عليها "لاَ" النافية للجنس ولم تعمل فيها، ولم يلزمها التكرير.

واعتمد على أَنَّ الأشياء التي دخلت عليها "لاَ" في هذا الباب مبنية على أفعال مضمرة، وقد نصبنَها، وأَنَّ الفعل إذا دخلت عليه "لاَ" لم يلزم تكرير "لاَ" بها وللسائل أن يسأل عن السبب الذي من أجله لم يلزم التكرير في الفعل كما لزم الاسم، ثم ذكر عن المبرد أَنَّ أبا العباس قد ذكر أَنَّ الأفعال وقعت موقع الأسماء النكرات التي تنصبها "لاَ" وتُبنى معها؛ لأَنَّ الأفعال في مواضع

(١) الانتصار لسيبويه، صـ ١٦٠ ، ١٦١ .

النكرات، فلذلك لم تحتج إلى تكرير "لاَ" ولم يجز أَنَّ تُبنى مع "لاَ" لأَنَّها ليست أسماء.

ولو قدرتها تقدير: (لاَ رجلَ في الدَّار ولاَ غُلامَ)، لقلت: لاَ يقـوم زيدَ، ولاَ يَقعدُ، وصارت جوابـًا لقوله: (أَيقومُ زيدٌ أَمْ يَقعد؟).

والذي احتج به أبو العباس لا يصح على موضع أصحابنا لأَنَّهم يقولون: عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وكان ردُّهُ: -

١-والصحيح عندي: أَنَّ "لاَ" الواقعة على الفعل لا يلزمها التكرير؛ لأَنَّها جواب يمينٍ واليمين قد تقع على فعل واحـد مجحود، فلا يجب فيها تكرير "لاَ" ويمينك واقعة على شيء واحـد.

٢-ووجه آخر أيضـًا: وهو أَنَّ "لاَ أفعل" نقيض "لاَ أفعلنَ" كقولك: (والله لأَضربن زيداً) نقيضه: لاَ أَضربُ زيداً.

فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى (لأضربن)، لم يجب ضم فعل آخر إلى: (لاَ أَضرب).

وأيضـًا فإن الفعل قد ينفى بـ "لَمْ" و"لَنْ" ولا يلزمهما تكرير قولك: (لَمْ يَقمْ زيدٌ) و(لن يخرج أخـوكَ)، ولا يلزمها تكرير و"لاَ" مثلهما في أَنَّها تنفي الفعل وإن كانت تختص بجواب التَّمني، فما كان ذلك منصوبـًا فعلى إضمار فعلٌ قد وقع عليه فنصبه، وما كان منه على جهة الخبر فدخول "لاَ" فيه كدخولها في اليمين نحو: (ولا كرامة ولا مسرَّة)، كأَنَّه قال: (لاَ أَكرمكَ كرامة)، و(لاَ أَسَرُّكَ مسَرَّة).

وما كان منه دعاء فهو نقيض فعل الدعاء الذي يحتاج إلى تكرير، كقولك: (لاَ شَللاً، ولاَ سُقيـًا، ولاَ رعيـًا) لأَنَّ "لاَ" دخلت على (شَللاً وسقيـًا ورَعيـًا) الذي هو دعاء.

وما كان من ذلك مرفوعـًا وفيه معنى الدعاء فهو بهذه المنزلة، لأَنَّ أصله الفعل ولا يلزمك فيه تثنية "لاَ" ولا تكريرها كقوله: (لاَ سَلامٌ على عمروٌ) لأَنَّ معناه: (لاَ سَلَّمَ الله على عمرو ولاَبكَ السـوء)، وسَلام مبتدأ وعلى عُمَروٌ خبـره وجاز الابتداء بنكرة؛ لأَنَّ معناه معنى فعل يدعي به.

وقوله: لاَ بكَ السـوء، [السُـوء] مبتدأ، و[بِكَ] خبره وأصله [بِكَ السـوء] دخلت عليه "لاَ"

لقلب معناه في الدعاء [1].

ومن هذا النص الذي ذكره السيرافي يتضح أنه يرفض مذهب المبرد، والمازني، والكلام الذي ردّ به السيرافي على المبرد في استخدام "لاَ" النافية وقوله: أَنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال؛ ترد عليه اللغة في "لاَ" عندما تدخل على الأسماء تكون نافية للجنس وعندما تدخل على الأفعال تكون نافية لها كما في قولنا: [لاَ يُعبَدُ غَيرُ الله] ولاَ نافية لم تعمل في الفعل كما عملت "لاَ" النافية للجنس من النصب في اسمها، والرفع في خبرها، ولكن معناها هو النفي، وهو ما تتحدان فيه في حالة دخولها على الاسم والفعل، وقد أيَّد ما ذهب إليه سيبويه ورفض مذهب المازني.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ومن الذين رفضوا مذهب المازني ابن عصفور فقد قال: (فإن دخل "لاَ" معنى التَّمني ففيها وجهـان سيبويه يبقيها على بابها من العمل إلاَّ أَنَّه لا يتبع الاسم بعدها إلا على اللفظ [دون المحل] ولا يجعل لها خبراً، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع؛ لأَنَّه لا يتصور أنْ يلحظ فيها الابتداء، إذ لا يتصور أنْ يوجد مبتدأ دون خبر).

والمازني يجيز الحمل على الموضع، ويجعل لها خبـراً واستدل على ذلك بالاسم بعدها كما يبني قبل دخول الهمزة، (فكّمَا جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجـوه).

ثم قال ابن عصفور رأيه: (وهذا باطلٌ سماعـًا وقياسـًا)، (ما هو السماع عنـد ابن عصفور؟) أَنَّه لم يسمع من العرب: (أَلاَ رجلَ أفضل من زيدٍ)، فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع.

وأَمَّا القياس عنده فإن الهمزة لا يخلو أنْ تقدرها داخلة على "لاَ" وحدها أو على الجملة.

فإن قدَّرتها داخلة على الجملة لم يجز لأَنَّا لم نجد جملة بداخلها جملة فيها معنى التَّمني، وقد وجدنا من الحروف ماله معنى، فإذا رُكِّب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب نحو: هلاَّ.

(١) شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤٢ ، ٤٣ .

فإن قدَّرتها داخلة على "لاَ" وحدها وجدت فيها معنى التَّمني الذي لمْ يحتج إلى خبر؛ لأَنَّ المراد التَّمني نفسه، وإذا كانت نافية لم يكن بدٌ من خبر؛ لأَنَّ المنفي في المعني إنَّما هو الخبر، ولا يتصور (نفي الرجل) فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه [١].

ويردُ عليه ما ورد عند المازني من رفع أفضلُ وهو ما تجيزه اللغة.

وبعد هذه الردود على المبرد والمازني – ذكر ابن السرَّاج – الوجهين في دخول ألف الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس، فقد ذكر الوجه الأول: جاز أنْ يكون الكلام استفهامًا، وجاز أن يكون تمنيًا.

ثمَّ عقب بقوله والأصل الاستفهام، فإذا كان استفهامًا محضًا فحالها كحالِها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام كما هو قول المازني والمبرد، ثمّ أورد قول الشاعر حسان بن ثابت [٢]: -

حار [٣] بنَ كَعبٍ أَلا أَحلامُ[٤] تَزجُرُكُم عَنّا وَأَنتُم مِنَ الجوفِ[٥] الجَماخير[٦]

والشاهد في البيت أن لا نافية للجنس، والهمزة للاستفهام الإنكاري، وأَحْلام اسم "لاَ" وجملة: تَزْجُركُمْ عنَّا خبر.

وقد علَّق ابن السراج على "لا" النافية للجنس: " فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التَّمني ففي الوجه الأول فإنَّ النحويين مختلفون في رفع الخبر" [٧]، وهو ما أوردته الدراسة من الأقوال السابقة للمازني والمبرد كونه خبر "لا" ومن رفضها وردَّ عليه من

(١) شرح الجمل، جـ٢، صـ ٢٧٩، ٢٨٠ .

(٢) الشاعر هو: حسان بن ثابت سبق ذكره في ملخص البحث، والبيت من البحر البسيط.

(٣) حارٍ: مرخم حارث جاء على لغة من ينتظر.

(٤) والأحلام: جمع حِلم بالكسر وهو العقل.

(٥) والجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف – ورواية المبرد – حار بن عمرو .

(٦) والجماخير : جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم – العظيم الجسد القليل العقل والقوة .

(٧) الأصول في النحو جـ١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨.

واقع اللغة لكي يؤيد ما ذهب إليه المبرد والمازني وابن السراج يذهب مذهب المبرد والمازني فيما قالا به من خلال كلامه الذي أوردته الدراسة.

الوجه الثاني: ما قال به الخليل وسيبويه فقد قال: (فأمَّا الخليل وسيبويه، والجرمي وأكثر النحويين فيقولون: أَلاَ رَجلَ أفضلُ منكَ)، ولا يجيزون رفع أفضل، وحجّتهم في ذلك أنَّهم قالوا كنَّا نقول: (لاَ رجلَ أَفضلُ منكَ)، فيرفع لأنَّ "لاَ" ورجل في موضع ابتداء، وأفضل خبره، فهو خبر اسم مبتدأ، وإذا قلتَ مُتمنيًا: (أَلاَ رَجلَ أَفضلُ مِنكَ)، فموضعهُ نصب وإنَّما هو كقولك: اللَّهم غُلامًا أَيْ: هَبْ لي غُلامًا، فكأنَّكَ قلت: (أَلاَ أعطي أَلا أُصيب) فهذا مفعول، ثمَّ ذكر أَنَّ المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام، فتقول: أَلاَ رَجلَ أفضْلُ منكَ، وتقول فيمن جعلها كـ[لَيسَ] أَلاَ أَفضل منكَ ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام.

واعلم أَنَّ "لاَ" إذا جعلت كـ [لَيسَ] لم تعمل إلاَّ في نكرة، ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة [1]. وهو في كلامه هذا يشير أنَّ [لَيسَ] تتفق مع "لاَ" في معنى النفي، وتعمل مثلها في النكرة ولكن ما بعدها مرفوع، وخبرها منصوب لأنَّها فعل جامدٌ يفيد النفي، وتعمل عمل كان.

أما قوله أَنَّ المازني وحده يجيز في "لاَ" بل ما قال به المازني والمبرد، وهو في أول حديثه يقول بما قال المازني فكأنه يؤيد مذهب المازني، وهو في ذكره لما قاله الخليل وسيبويه يأخذ بمنهجية العالم الحصيف الذي يذكر ما قاله غيره، وما أخذ به هو.

وقد ذكر أبو حيان الوجهين اللذين ذكرتهما الدراسة وقال: " الفرق بين المذهبين أَنَّ في مذهب سيبويه يكون التَّمني واقعًا على الاسم، وفي مذهب المازني على الخبر " ثم ناقش إعراب البيت

(١) الأصول في النحو، جـ ١، صـ ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨ .

الشعري [١]: -

أَلاَ عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فإذا كان رُجوعهُ مبتدأ فيكون خبرهُ مُستطاع، والجملة في موضع نصب على الصفة، وقد ذكر أبو حيان أَنَّه قد سأل ابن جني أبو علي الفارسي إذا كان قولك: مُتَمنيًا (أَلاَ رَجُلَ) إنما هو على معنى أَلاَ أَحدٌ، فهل تقول: إِنَّ رجُلَ منصوب بنفس "لاَ" هذه أو منصوب بذلك الفعل المراد فقال: بل هو منصوبٌ بذلك الفعل المقدر المراد فقال قلت لهُ: (أين التنوين) فقال: إذا جاز هذا مع الباء في (جِئتُ بِلاَ شيءٍ) كان مع الفعل أجوز، وذكر أبو حيان: أن هذا مخالف لمذهب سيبويه والخليل والجرمي، في أَنَّ الاسم منصوب بنفس "لاَ" [٢].

وقد تعرّض العالم المحرر ابن الحاجب لمعنى "لاَ" عندما تدخل عليها همزة الاستفهام فذكر أَنه إذا دخلت الهمزة على "لاَ" النافية لم تغير العمل، وذكر من معانيها: الاستفهام والعرض، والتَّمني، فلم يذكر من معانيها إلا ثلاثة مما جعل الرضى ينتقد استاذه ضمنيًا في كلامه حيث ذكر أَنَّ الأندلسي [يقصد الشلوبين] أَنَّه لا يعرف أحداً يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون لمجرد الاستفهام، بل لابد أنْ تكون إمَّا زائدة للإنكار أو التوبيخ أو التَّمني أو العرض، فذكر أَنَّها تأتي لخمسة معانٍ ثم ذكر أَنَّه إذا كان "أَلاَ" بمعنى التَّمني كقول الشاعرة فريعة بنت هُمام [٣]: -

أَلاَ سَبِيلَ إِلى خَمْرٍ فَأَشْرَبهَا ... أَمْ لاَ سَبِيلَ إلى نَصْر بن حَجَّاج

وقد أخذ الرضى بما قال به المازني والمبرد وارتضاه ابن جني اللذين قالا: حكمها حكم

(١) البيت بلا نسبة في الارتشاف لأبي حيَّان، جـ٣، صـ١٣١٨، ومغني اللبيب لابن هشام، جـ١، صـ٦٩، وفي الجنَى الدَّاني، صـ٣٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك، جـ٢، صـ٧١، وشرح ابن عقيل، جـ١، صـ٤١١، وفي التصريح على التوضيح للشيخ خالد، جـ٢، صـ١٤٤، وفي شرح الأشموني، جـ٢، صـ٢٥، وهو من البحر الطويل.

(٢) الارتشاف، جـ٣، صـ١٣١٨.

(٣) الشاعرة هي: فريعة بنت همام، وهي أم الحجاج بن يوسف، كانت في زمن عمر (رضي الله عنه)، وكانت قد عشقت نصر بن حجاج، وقد سمع عُمر (رضي الله عنه) شعرها فقال: (لاَ أَرى معِي رجلاً بالمدينة تهتف به العواشق في خدورها)، وقد جاء البيت في شرح ابن يعيش بالمفصَّل، جـ٧، صـ٢٧، وفي خزانة الأدب للبغدادي، جـ٤، صـ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، وهو من البحر البسيط.

المجردة، فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو: أَلاَ مَال كثيرٌ أَنفقتهُ، وأَلاَ مَاءَ وخمراً أشربهما، وخبرها عندهما إمَّا ظاهرٌ أو مقدرٌ كما في المجردة، وذكر مذهب ابن الحاجب والجزولي وأنهما أخذا بما ذهب إليه المازني والمبرد، وذكر قول سيبويه أَنَّهُ (لا يُجيز حمل التابع على الموضع، ولا خبر لها، لمـاذا؟) لأَنَّ التَّمني يغنيها عن الخبر ويصبح معنى اسمها معنى المفعول، فمعنى:أَلاَ غُلامًا: أَتَمنَّى غُلامًا، فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهراً ولا مقدراً كما ذكر سيبويه.

وأَمَّا ما يلي "لاَ" أَيْ اسمها فلا خلاف بينهم أَنَّ لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف، والمضارع له، والبناء في المفرد والمنكر [١]، ففهم أنهم ينصبون الاسم كما كان في أقوال اسم "لاَ" النافية للجنس قبل دخول الهمزة، ولكن لا يجعلون لها خبراً كالمازني والمبرد.

وقد ذكر البيت السابق صاحب الخزانة فقال في بيت الفريعة بنت هُمام [٢]: -

أَلاَ سَـبيـلَ إِلـى خَـمْـرٍ فَـأَشْـربـهَـا أَمْ لاَ سَـبيـلَ إلى نَصْـر بن حَجَّـاج

على أَنَّ "أَلاَ" فيه للتَّمني، وله ذا سميت قائلة هذا البيت المتمنّية، وضرب بها المثل فقيل: أَصِبْ من المتمنّية، وضُرب به المثل أيضًا والرواية الثانية، وفي البيت روايتين في البيت السابق الأولى رواية المدائني [٣]: -

أَلاَ سَـبيـلَ إِلـى خَـمْـرٍ فَـأَشْـربـهَـا أَمْ مِنْ سَـبيـل إلى نَصْـر بن حَجَّـاج

وروى صاحب الأوائل [٤]: -

أَلاَ سَـبيـلَ إِلـى خَـمْـرٍ فَـأَشْـربـهَـا أَمْ هَـلْ سَـبيـلٌ إلى نَصْـر بن حَجَّـاج

وهاتان الروايتان لا يناسبان تسمية المرأة بالمتمنيّة، وتسمية نصر بالمتمنِّي، وروى الزجاجي

---

(١) شرح الرضى على الكافية، جـ٢، صـ ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) الشاعرة سبقت ترجمتها، والحديث عن البيت في جميع رواياته.

(٣) أبو الحسن المدائني: هو علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف أبو الحسن المعروف بالمدائني مولى عبد الرحمن بن سُمرة القرشي، أصله من البصرة سكن المدائن ونسب إليها، ولد سنة ١٣٥ هـ، وتوفي سنة ٢٢٥هـ

(٤) هو: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، توفي سنة ٣٩٥ هـ.

المصرع هكذا: -

أَمْ هَلْ سَبِيلٍ إِلى نَصْرِ بن حَجَّاجِ

ورواه أبو علي الفارسي في [إيضاح الشعر] عن أبي عبيدة: -

أَوْلاَ سَبِيلٍ إِلى نَصْرِ بن حَجَّاجِ [١]

والذي يعني الدراسة هو رواية "أَلاَ" التي تفيد التمني، وهي موضوع الدراسة.

وقد ذكر ابن الناظم أَنَّ همزة الاستفهام تدخل على "لا" النافية للجنس فيبقى ما كان لها من العمل، وقد يراد بالاستفهام مع "لا" التمني فيبقى لـ "لا" بعده ما لها من العمل دون جواز الإلغاء، والاتباع لاسمها على محله من الابتداء [٢]، وهو يوافق قول المازني.

وقد تحدّث ابن يعيش عن "لَيْتَ" التي تفسر بها "أَلاَ" التي للتمني فذكر، وأَمَّا التّمني فقولك: لَيْتَ زَيداً عِندنا يُحدِّثُنا؛ فيُحدِّثُنا عند النحويين جزم لأَنَّه جواب الطلب، والتقدير: إِنْ يكن عندنا، ومنه قولهم: أَلاَ مَاءَ أَشْربهُ فهذا أيضًا معناه: التّمني وهي "لا" النافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وقد عملت في النكرة فأحدث دخولها معنى التّمني، فـ "لا" مع ما بعدها في موضع نصب بما دلّ عليه "أَلاَ" من معنى التّمني، وقد ذكر فيها أبو العباس المبرد: هو على ما كان يحكم على موضعه بالرفع على الابتداء، ويفصل ابن يعيش أَنَّه تظهر فائدة هذا الخلاف في حكم الصفة فتقول على مذهب سيبويه "أَلاَ" مَاءَ بَارداً بنصب الصفة لأَنَّ موضعها نصب وأبو العباس يرفع النعت، ويقول: أَلاَ مَاءَ بَارِدٌ، وإذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التَّمني جاز أَنْ يجاب بالجزم فيقال: أَشربهُ، كما لو صرّحت بالتَّمني فقلت: لَيْتَ لي مَاءَ أَشْربهُ[٣]، وما ذكره ابن يعيش هو ما ذكره ابن الناظم من موافقته للعلماء قبله المازني والمبرد، وفي هذا الكلام دلالة على صحة ما قال به المازني، فما ذكره ابن يعيش اتضح في الصفة التي تأتي بعد اسم

(١) البغدادي، جـ٤، صـ ٨٠ ، ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، صـ ١٩١ ، ١٩٢ .

(٣) شرح المفصل، جـ ٧ ، صـ ٤٨ ، ٤٩ .

"لاَ" المنصوب، فعند سيبويه ينصبه لأنَّه صفة للاسم بعد اسم "لاَ" المنصوب هو لمعنى "أَلاَ" التي تدل على التَّمني، وليس لمعنى [لَيْتَ] لأنَّ [لَيْتَ] لها معنىً على اللفظ فقط لكنَّ [لَيْتَ] مع اسمها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمه هـ ا، ولا إلغاؤها إذا تكررت، والعلّة لأنَّ [لَيْتَ] لا تُركّب مع اسمها ولا تُكرر فتُلغى، أَيْ: أَنَّها ليست مثل لا في العمل، وعند المبرد يرفع النعت على محل "لاَ" مع اسمها، وهو الابتداء عند العلماء وهذا دليل صريح على أَنَّ "لاَ" باقية على ما كان لها من العمل قبل دخول همزة الاستفهام التي دلّ سياقها في الكلام أَنَّها تفيد التّمني مع "لاَ".

وقد تحدّث ابن هشام عن "لاَ" النافية عندما تدخل عليها الهمزة أَنَّها تفيد دلالتها معنى التَّمني، وذهب إلى أَنَّ الهمزة عندما دخلت على قول الشاعر [1]: -

أَلاَ عُمرَ وَليّ مُسْتَطاعٌ رُجُوعهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثَأْتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

أَنَّها دخلت على جملة اسمية، وتعمل عمل "لاَ" التبرئة، ولكن تختص التي للتّمني بأَنَّها لا خبر لها لفظًا وتقديراً، وبأَنَّها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأَنَّها لا يجوز إلغاؤها؛ فلأَنَّها بمعنى اتَّمنى، وأتمنى لا خبر له، وهو بهذا يأخذ بمذهب سيبويه ومن وافقه، ولذلك أعرب مُسْتَطاعٌ رجوعه وأَنَّ مُستطاعٌ خبر مقدم ورجوعه مبتدأ مؤخر وأَنَّ الجملة صفة ثانية على اللفظ، ولاَ يكون [مُسْتَطاعٌ] خبراً أو نعتًا على المحل – أَيْ محل "لاَ" – ورجوعه مرفوع به عليهما [2]، ويظهر من كلام صاحب المغني أَنَّه يعتبر ما قاله سيبويه صحيحًا؛ لأَنَّه فقط جعل العمل لمعنى "أَلاَ" التي تفيد معنى أَتَمنى، ولكن كثيراً من العلماء جعل دخول الهمزة على "لاَ" وإفادة "لاَ" معنى التَّمني لا يلغي عمل "لاَ" بجميع أحوال اسمها ولا أحكام ما يتبع لها.

وعرض الأشموني لقول الشاعر: –

(١) البيت مجهول النسب، وسبق ذكره عند الحديث عن معنى التَّمني، وهو من البحر الطويل

(٢) المغني، جـ١ ، ص، ٦٩ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أَلاَ عُمْرَ وَلِيّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

وذكر أنَّها عند الخليل وسيبويه أَنَّ "أَلاَ" بمنزلة "أَتَمنى" فلا خبر لها، وبمنزلة "لَيتَ" فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وقد وافق الخليل وسيبويه، وخالف المبرد والمازني، وردّ عليهما الأشموني فقال: [لا حجة لهما في البيت؛ إذ يتعين كون مُستطاع] خبراً أو صفة ورجُوعُه: فاعلاً، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدمًا ورجُوعهِ مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك [1] وهو ما قال به ابن هشام وقد ذكر الصبان أَنَّ ما قاله الخليل وسيبويه هو جعل "لاَ" النافية كالمجردة من الهمزة، واستدلاً بالبيت لأَنَّ [مستطاع] إمَّا خبر لـ "لاَ" أو صفة لاسمها، ورفع مراعاة لمحل "لاَ" مع اسمها، والخبر على هذا محذوف أَيْ: راجع وعلى كلٍ فَرجُوعه نائب فاعل مُستطاعٌ، وعليه يبطل المذهب الاول، ثم ذكر أَنَّ السيوطي ذكر في الهمع أَنَّ الفرق بين المذهبين من جهة المعنى أَنَّ التَّمني واقع على الاسم على المذهب الأول، وعلى الخبر على المذهب الثاني، وأَنَّ قول الأشموني: (ولاَ حجة لهما) – أَيْ: المازني والمبرد، وفي قوله خبراً، أَيْ: حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها – وأَنَّ قوله: (أَوْ صفة أَوْ حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها وأَنَّ في كلامه (لف ونشر).

وقوله: [لاَ رجُوعه] أَيْ على الوجهين فاعلاً أَيْ نائب فاعل، وأَنَّ الجملة صفة ثانية في محل نصب اتباعًا لمحل اسم "لاَ" المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية بحركة الإعراب في عروضها بعرض "لاَ" أو زوالها بزوالها فكأنها عاملة لها، قاله الشُّمُنِّي والذي ذكره السيوطي من كون الجملة صفة ثانية يستشكل عليه ما صرّح به الرضى في المنادى أَنَّ الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف، وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبهُ، إلاَّ أَنْ يخرج على ما أجازه [ابن مالك] من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه، أو يقال هو من وصف المنفي يقصد "لاَ" من نفي الموصوف، فيكون الوصف متأخراً من البناء كما قال في صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف.....، وهذا الإشكال أيضًا واردٌ على كلام المازني،

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، جـ٢ ، صـ ٢٥ ، ٢٦ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والمبرد كما يرى الصبان؛ لأَنَّ جملة: و[لَّي] صفة لعُمر، كما أشار إليه الشارح يقصد الأشموني بقوله صفة ثانية، وفي باب النداء نحو: [يَا حَليمًا لا يعجل] من المفرد، وجعله من الشبيه بالمضاف، وأنَّ الداوودي بحث في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكابرة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل في أَنَّ المتمنَّى إنما هو استطاعة رجوع عمر ولي، فيكون مُستطاع خبراً ولا يُعقل أَنَّ المتمني هو المدبر المستطاع رجوعه [1].

والدراسة ترى أَنَّ ما اعترض به الصبان على قول الشُّمُنِّي من كون الجملة صفة ثانية يستشكل عليه ما صرح به الرضى في المنادى أَنَّ الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف، وحينئذ فلو كان من الشبيه بالمضاف مع إعرابه..... إلخ، ما ذكره الصبان عن قول الرضى

ترى الدراسة أَنَّه قياس مع الفارق في الأداة فـ "لاَ" تفيد النفي للجنس عندما تدخل على الجملة الاسمية، و"يَا" النداء نائبة عن فعل عند كثير من علماء اللغة ومعناه: أَدْعُو – ولا يجمع بين "لاَ" التي معناها النفي، وبين المنادى إلاَّ أحوال الجملة التي تدخل عليها من المضاف، والشبيه بالمضاف والمفرد وكذلك المنادى وأيضًا عندما يوصف اسم "لاَ" أو الاسم الذي تدخل عليه أداة المنادى، وكان على الصبان – رحمه الله– أَنْ يبتعد عن هذا الربط، والعلة فيه اختلاف معنى الأداتين، وقد ذكر السيوطي أَنَّ مذهب سيبويه والخليل والجرمي إذا دخلها معنى التّمني أَنَّها لا تعمل إلا عمل إنَّ في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر [لاَ لفظًا ولا تقديراً] ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل [لَيسَ] وذكر أمثلة سيبويه وأَنَّ المازني والمبرد جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير، ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويجوز أن تلغي، وأن تعمل عمل [لَيسَ] [2]، وقد حكم ابن عقيل – رحمه الله – بما حكم لها ابن مالك في بيت المنظومة حيث قال: –

وأَعْطِ "لاَ" مَع همزة استفهام مَا تَسْتَحقُّ دُون الاستفهامِ

(١) حاشية الصبان، جـ٢، صـ ٢٢ .

(٢) همع الهوامع، جـ ٢، صـ ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

فقد شرح ابن عقيل – رحمه الله – قول ابن مالك فقال: (إذا دخلت همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام، فتقول: (أَلاَ رَجُلَ قَائمٌ)، و(أَلاَ غُلاَمَ رَجل قَائمٌ)، و(أَلاَ طَالعًا جَبلاً ظَاهرٌ)، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

وإذا قُصد بـ "أَلاَ" التَّمني: فمذهب المازني أَنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق مذهب المصنف [ابن مالك] ومذهب سيبويه أَنَّه يبقى لها عملها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتـداء [١].

وممّنْ قال بكلام ابن مالك الشيخ خالد الأزهري – رحمه الله – قال: (وإذا دخلت همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس لم يتغير الحكم، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحـو: (أَلاَ غُلامَ سَفَرٍ حَاضرٌ) بنصب [غُلامَ] لا غير، ومن تركيب نحـو: (أَلاَ رَجلَ في الدَّار) بفتح [رجلَ] لا غير وتكرار نحو: (أَلاَ رُجوع وأَلاَ حَياء بالأوجه الخمسة) [٢] أيْ المشهورة في عمل "لاَ" وذلك إذا أتى بعـد "لاَ" والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة، وتكررت "لاَ" نحو: (لاَ حَولَ ولاَ قُوةَ إِلاَّ باللهِ)، يجـوز فيها خمسة أوجه، وذلك لأَنَّ المعطوف عليه إما أَنْ يُبنى مع "لاَ" على الفتح، أَوْ ينصب، أو يرفع.

فإن بنيَ معها على الفتح جاز في الاسم الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البـناء عـلى الفـتح لتركُّبه مع "لاَ" الثـانية وتـكـون "لاَ" الثـانية عـاملـة عمل إِنَّ نحـو: " لاَ حَولَ ولاَ قُوةَ إِلاَّ باللهِ ".

الثاني: النصب عطفًا على محل اسم "لاَ" وتكون "لاَ" الثانية زائدة بين العاطف والمعطـوف نحو: " لاَ حَولَ ولاَ قُوةً إِلاَّ باللهِ ".

الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه: – الأول: ان يكون معطوفًا على محل "لاَ" مع اسمها لأَنَّها في

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، صـ ١٤١ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح، جـ٢ ، صـ ١٤١ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون "لاَ" زائدة.

الثاني: أَنْ تكون "لاَ" الثانية عملت عمل [لَيسَ]، الثالث: أَنْ يكون مرفوعًا بالابتداء، وليس لـ "لاَ" عملٌ فيه وذلك نحو: " لاَ حَولَ ولاَ قُوةٌ إِلاَّ باللهِ ". (١)

وقد ذكر الشيخ خالد: إذا دخلت الهمزة على "لاَ" أَيْ همزة الاستفهام، فيكون الحرفين معًا يراد بهما التَّمني كثيرُ، ثم أورد الاختلاف بين العلماء فقال: (واختلف في "أَلاَ" هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والمعتمد عند سيبويه والخليل أَنَّ "أَلاَ" هذه يلاحظ فيها معنى الفعل، والحرف فهي بمنزلة أَتَمنَّى، إذا رُوعيَ معنى الفعل فلا خبر لها، كما أَنَّ أَتمنَّى لا خبر له وبمنزلة [لَيتَ] وهو الحرف فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، كما أَنَّ [لَيتَ] لا تُركّب مع اسمها ولا تكرر فتلغى، فلا تعمل "أَلاَ" عندهما إلاَّ في الاسم خاصة، فيبنى إنْ كان مفرداً، ويعرب نصبًا إنْ كان مضافًا أو شبهه.

وخالفهما المازني والمبرد، فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام، أَيْ: عملها باقٍ كما كانت قبل دخول الهمزة، فلها عندهما – مركَّبة – ما لها مجردة من تركيب، ونصبٍ، وخبر، وإلغاء، واتباع للفظ اسمها أو محله، وكان دليلهما البيت السابق الذي ذكرته الدراسة (٢): -

أَلاَ عُمرَ وَلِيّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

ووجه الدلالة فيه، [أَنَّ مُستطاع] إمَّا خبر لـ "أَلاَ"، وإمَّا صفة لاسمها، مراعاة لمحلها مع اسمها، لا لمحل اسمها، وإلاَّ نصب وعليهما فـ "رُجُوعهُ" مرفوع بـ "مُسْتَطَاعٌ" على النيابة عن الفاعل.

فاللازم أحد الأمرين: إمَّا ثبوت الخبر، أو مراعاة محلها مع اسمها.

وَرُدَّ بأَنَّه: لا دليل لهما في البيت، يقصد الشيخ خالد ما قاله الأشموني أَيْ: الذي استدلاَّ به إذْ لا يتعيّن كون مُستطاعٌ خبرًا لـ "أَلاَ" أو صفة لاسمها "ورُجُوعه" فاعلاً على حذف مضاف أَيْ:

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ١ ، صـ ٣٩٩ ، ٤٠١ .

(٢) البيت سبق ذكره ، وهو مجهول النسب ، وهو من البحر الطويل .

نائب فاعل بـ[مستطاع]، بل يجوز كون [مُسْتطاع] خبراً مقدمًا ورُجُوعه مبتدأ مؤخراً، والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ " عُمر" وصفته الأولى جملة " ولَّي ".

وقد ذكر المحقق لكتاب (التصريح بمضمون التوضيح) د / عبدالفتاح بحيري أَنَّ البيت ليس من شواهد سيبويه وذكر إعراب صاحب المُغني الذي أوردته الدراسة، وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط به الاستدلال [١] عند الشيخ خالد على قول الأشموني، والذي يظهر من كلام الشيخ في أول حديثه عن "لاَ" النافية عندما تدخل عليها همزة الاستفهام أَنَّه يأخذ بمذهب المازني والمبرد، ومن ذهب مذهبهم من العلماء، وعليه فترى هذه الدراسة أَنَّ القول في هذه المسألة وهي دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس أَنَّ "لاَ" باقية على ما كان لها من العمل وأَنَّ الهمزة تؤثر في معناها دون عملها، فهي باقية على ما كان لها من العمل في أحكام اسمها، أَوْ في الاسم المعطوف بعدها أَوْ في الصفة عندما تتبع الموصوف، وليس لها إلا التأثير في المعنى دون العمل، وأَنَّ ما قال به المازني وأخذ به العلماء كالمبرد، وابن السراج، وابن الحاجب، والرضى، وابن مالك، وابن عقيل، والشيخ خالد وكل من هؤلاء العلماء راسخٌ في عِلمهِ مجتهد في قوله بما جاءت به اللغة هو القول الفصل، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) التصريح بمضمون التوضيح ، جـ ٢ ، صـ ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

المبحث الثاني العرض والتحضيض

عند الحديث عنَ "لا النافية للجنس " عندما تسبقها الهمزة، فإنها تفيد معنىً دلاليـًا جديداً وهو العرض الذي يستعمله المتكلم بلطفٍ ولين، وينتصب غلى إضمار الفعل المستعمل نحو: (ألا حسن خلقٍ مع الصبر)، ومعنىً آخر وهو التحضيض الذي يستعمل في الطلب.

معنى العرض والتحضيض في اللغة:

فعند تعريف العرض (أَنَّ العرض هو طلب بلين، والتحضيض طلب بحثّ [١].

والعرض في الاصطلاح:

قال الكفوي: (التحضيض هو والعرض" والاستفهام والنفي والشرط والتمني معانٍ تليق بالفعل، وكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال.....، وبعضها اختلف اختصاصها بالأفعال كـ "ألا" للعرض وكذا "إن" الشرطية فإن المرفوع في نحو: "إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ " [٢]، يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ، والمشهور وجوب النصب " إن زيداً ضربته" و" ألا زيداً تضربه " في العرض) [٣].

ومعنى التحضيض في الاصطلاح قال الكفوي: ("ألاّ" بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجملة الفعلية الخبرية) [٤].

فقد ذكر المرادي أَنَّ "أَلاّ" التي تفيد العرض مختصة بالأفعال التي باللطف واللين نحو: (أَلاَ تَنزلُ عِندنا فَتُحدّثنا) وإنْ وليها اسم فعلى إضمار فعلٍ، وأَنَّ معناها، وقد تذكر "ألا" مع أحرف التحضيض؛ لكونها مع التحضيض للطلب، ولكن التحضيض أشـدّ توكيداً من العرض.

والفرق بينهما أَنَّكَ في العرض تعرض عليه الشيء بلين لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: (الأولى

(١) ابن هشام، المغني ، جـ١ ، صـ ٦٩ .

(٢) آية ١٧٦ من سورة النساء .

(٣) الكليات ، جـ ٢ ، ٨٩ .

(٤) الكليات ، جـ١ ، ٢٧٦ .

لك أن تفعل)، ولذلك يحسن قول العبد لسيده في الطلب: (أَلاَ تُعطيني)، وهي من أدوات العرض(١).

وقد ذكر الرضى في معنى التحضيض: أَنَّه لا يكون في الماضي الذي قد فات، إلاَّ أَنَّها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أَنَّه ترك في الماضي شيئًا يمكنه أن يتداركه في المستقبل فكأَنَّها من حيث المعنى للتحضيض على فعلٍ مثل ما فات (٢) وقد تناول سيبويه – رحمه الله– معنى العرض والتحضيض في أكثر من موقع من كتابه (فقد ذكر فيه أَنَّه يختار فيه النصب، وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل، وهو باب الاستفهام، ما العلّة؟) ذلك أَنَّ من الحروف حروفًا لا يُذكر بعدها إلاَّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً.....، وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، ومقدمًا ومؤخراً ولا يستقيم أنْ يبتدأ بعـده الأسماء، نحو "هلاّ" و"لومْا " و"لولا" " ألا"، ولو قلت.....، (أَلاَ زيـداً قتلت)، جاز، ولو قلت: (أَلاَ زيداً وهلا زيداً) على إضمار الفعل، ولا تذكره جاز، وإنمَّا جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض، أَنَّه لو قلت: (سَوف زَيداً أَضرب) – لم يحسن، أَوْ (قَدْ زَيداً لقيتُ) – لم يَحسن لأَنَّها إنَّما وضعت للأفعال: إَلاَ أَنَّه جازَ في تلك الأحرف التأخير والإضمار لما ذكر من التحضيض والأمر (٣) فجاز فيه ما يجوز في ذلك،.....

وقد ذكر في موضع آخر أَنَّ مما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: (هلاَّ خيراً من ذلك) و(أَلاَّ خيراً من ذلك)، أَوْ غير ذلك كأَنَّك قلت: (أَلاَّ تَفعلُ خَيراً)، ومن ذلك: (أَلاَّ تفعلُ غير ذلك)، و(هلاَّ تأتي خيراً من ذلك)، وأَنَّه ربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: هَلاَّ أَفْعلُ (٤)، وأَلاَّ أَفْعلُ، وإن شئت رفعتهُ، فقد سمعنا رفع بعضه من

(١) الجنى الداني ، صـ ٣٨٢ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ، جـ٤ ، صـ ٤٤٣ .

(٣) الكتاب ، جـ ١ ، صـ ٩٨ .

(٤) هلاَّ : هنا الهاء بدل الهمزة بسبب قرب المخرج ، وهذا من الإبدال الصوتي .

العرب، ومِمَّن سمعه من العرب فجاز إظهار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب، وممَّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: (أَلاَ طَعامَ ولَوْ تَمراً) كأَنَّك قلت: (ولَوْ كَانَ تَمراً).....، وإن شئت قلت: (أَلاَ طَعامَ ولَوْ تَمرٌ)، كأَنَّك قلت: (ولو يكون عِندنا تَمرٌ) [1]، فسيبويه يقرر في هذا النص أَنَّه يجوز إضمار ما يقوم بالرفع والنصب وهو الفعل، وهو يقرر قاعدة الفعل الذي يفيد معنى العرض مع فعل المتكلم بعد "أَلاَ".

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وفي موضع آخر من كتابه يضع سيبويه قواعد لاستعمال هذه الحروف لكي تؤثر فيما بعدها تحت عنوان [هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاَّ الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يكون قبله شيء منها] هذا ومن تلك الحروف:... [هَلاَّ – ولَوْلاَ – وأَلاَّ] ألزموهن "لاَ" أَيْ أَنَّ "لاَ" لازمة لهم والتي تعني الدراسة منهن هي "أَلاَ" حيث جعلوها مع "لاَ" بمنزلة حرف واحـد، وأخلصوهنَّ للفعل حيث أَنَّه دخل فيهن معنى التحضيض، ومع استعمال الفعل في العربية يجوز في الشعر تقديم الاسم على الفعل كما قال المرار الفقعسي [2]: -

صَـــدَدْتِ فأَطْوَلْـتِ الصُّـــدودَ وقَلَّما وِصـــالٌ على طُول الصُّـــدُودِ يَـدُومُ

وذكر في ذلك أَنَّه: (إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: هَلْ، وكَيْفَ، ومَنْ اسمٌ وفعل، كان الأولى للفعل أَنْ يلي حرف الاستفهام لماذا؟) لأَنَّه عندهم [يقصد العرب] في الأصل من الحروف التي يُذكر بعـدها الفعل [3].

---

(١) الكتاب ، جـ١ ، صـ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) الشاعر هو : المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن فضلة بن الأشتر بن حجوان بن قفعس بن صريف ، وهو من بني أسد ، كان يهاجي المساور بن هند ، انظر معجم الشعراء للمرزباني ، صـ ١٠٥ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، جـ ٢ ، صـ ٦٩٩ ، وانظر الكتاب لسيبويه ، جت١ ، صـ ٣١ ، وذكر عبدالسلام هارون أنه جعلهُ الشنتمري للمرار الفقعسي ، وكذلك انظر الخزانة ، جـ١ ، صـ٢٤٥ ، حيث ذكر أنه للمرار أو لعمرو بن أبي ربيعة ، وكذلك في الخزانة للبغدادي ، جـ١٠ ، صـ ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩، والبيت من البحر الطويل .

(٣) الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١١٥ .

ذكر صاحب الخزانة أن سيبويه ذكر هذا البيت في بابين في كتابه " الأول: في باب ما يحتمل الشعر، قال: إنما الكلام وقلّما يدوم وصالُ، والثاني في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغيير الفعل عن حاله، قال: ومن تلك الحروف ربما وقلّما وأشباههما جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيأوها ليذكر بعدها الفعل..... مثل ذلك هلاّ ولولا، وألاَّ ألزموهن "لا"، وجعلوا كل واحدة مع "لا" بمنزلة حرفٍ واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض، وقد جوز في الشعر تقديم الاسم، قال الشاعر [1]:

صَـــدَدْتِ فـأطْوَلْـتِ الصُّـــدودَ وقَلَّمـا وِصـــالٌ على طول الصُّـــدودِ يـدوم

قال النحاس: (عن محمد بن يزيد المبرد، أنّه خالف سيبويه في هذا وجعل ما زائدة، وقدره: وقلّ وصالُ يدوم على طول الصدود، قال: والصواب عندي ما ذهب إليه سيبويه، لأنه إنما أراد تقليل الدوام وقلما نقيضه كثرما، وجعل سيبويه "ما" كافة).

وقد ذكر البغدادي قول الشارح " ووصالٌ مبتدأ" ظاهره أنه عند سيبويه مبتدأ، وليس كذلك، وقصد به رد خمسة أقوال:

أحدها ما قدمه من أن بعضهم ذهب إلى أن "ما" في الأفعال الثلاثة مصدرية، والمصدر فاعل الفعل، قال ابن خلف: لا يجوز أن تكون "ما" مصدرية لأنها معرفة، و"قلّ" تطلب النكرة، تقول " قلّ رجلٌ يفعل ذلك "، فلذلك حكمت على من في قولهم: "قلّ من يفعل ذلك"، أنها نكرة موصوفة، وأيضا لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي هاهنا لا تدخل إلا على المستقبل.

ثانيها قول المبرد، وأنها "ما" زائدة و" وصال" فاعل "قّل"، قال الأعلم: وهو ضعيف، لأن "ما" إنما في قلّ وربّ لتليهما الأفعال ويصيرا من الحروف المخترعة لها.

ثالثها ورابعها: ما ذهب إليه الأعلم قال: أراد وقلما يدوم وصال، فقدم وأخّر مضطرًّا لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام، إلا أن يبتدأ به، وهو

---

(١) سبقت ترجمته.

من وضع الشيء في غير موضعه، ونظيره قول الزّبراء: * مال للجمال مشيُها وئيدًا *

أي: وئيداً مشيُها فقدمت وأخرت ضرورة، وفيه تقدير آخر: وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكأنه قال: وقلما يدوم وصال يدوم، وهذا أسهل في الضرورة، والأول أصحُ معنًا وإن كان أبعد في اللفظ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وإلى الأول منهما ذهب ابن عصفور " في الضرائر " قال يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود، ففصل بين قلما والفعل بالاسم المرفوع والمجرور.

خامسها: ما ذهب إليه ابن السّراج، قال: (في فصل الضرائر من الأصول): ليس يجوز أن ترفع وصالاً بيدوم ولكن يجوز عندي على إضمار يكون، كأنه قال: قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود.

ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع حذف كان، وقال أبو علي: فاعل ليثبت أو يبقى ونحو مما يفسره يدوم.

وقد رد أبو علي وابن يعيش على ما اختاره الشارح (الرضي)، حيث قال في البغداديات: (ولا يصلح ارتفاع وصال بالابتداء لأنه موضع فعلٍ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عند سيبويه بعد "هلا" التي للتحضيض، وإن التي للجزاء، وإذا الدالة على الزمان بالابتداء، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلاً بفسره ما يظهر بعدها من الأفعال.

وقد لخص ابن هشام في المغني هذه الأقوال فقال: وأما قوله [1]:

* صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما *

فقال سيبويه: ضرورة فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحًا، والشاعر أولاها فعلاً مقدّرًا، فإن وصال مرتفع بيدوم محذوفًا مفسراً بالمذكور، وقيل وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السِّيد أن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل وجهها أنه أناب الجملة

(١) الشاعر سبقت ترجمته.

الاسمية عن الفعلية [١].

وهذا يتضح في "لاَ" عندما تصحبها الهمزة تصبح كأَنَّها حرف واحد كما ذكر سيبويه ويليها الفعل مضمراً ومظهراً، وهو نص من سيبويه على أَنَّ "أَلاَ" التي للعرض مركبة ويليها الفعل، فقد ذكر المرادي فيها أَنَّها مركبة من "لاَ" النافية، والهمزة، وأَنَّ هذا قول ابن مالك، وقد ذكر فيها الشيخ أبو حيان: الذي أذهب إليه أنها بسيطة، وقد علَّق المرادي على كلامهِ أَنَّه ظاهر كلام صاحب [رصف المباني] [٢].

ولكن الدراسة ترى أَنَّ صاحب رصف المباني عندما تكلّم عنها لم يتحدث عن تركيبها بل عن عملها، وأَنَّها تدخل على الجملة الفعلية، وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير لأفعال [٣].

وقد ذُكر العَرَضَ في مواضع كثيرة توردها الدراسة كما وردت في الذكر الحكيم والصحيح من شعر العرب.

فمِن ورودها في آيات الذكر الحكيم ما جاء عند الزمخشري في قوله تعالى: " وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ " [٤] هذه الآية الكريمة نزلت في عتاب أبي بكرٍ – ﷺ – عندما منع مسطحًا قريبه صدقته بسبب ما قيل إنَّ مسطحًا خاض في حديث الإفك عن السيدة عائشة – رضي الله عنها– ففي قراءة الحسن: ولاَ يَأْتَلِ، والمعنى: لاَ يحلفوا على أَنْ لاَ يحسنوا إلى المستحقين الإحسان، أَوْ لا يقصروا في أَنْ يُحسنوا إليهم، وإن كانت بينهم شحناء لجناية اقترفوها، ولذلك عليهم أنْ يعودوا عليهم بالصفح والعفو، والمقصود بهذه الآية هو الصديق – ﷺ – فقد كان ينفق على ابن خالته مسطح وكان فقيراً من فقراء المهاجرين فلمَّا بلغه عنه ما فرط

(١) خزانة الأدب ، جـ ١٠ ، صـ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) الجنى الداني ، صـ ٣٨٣ .

(٣) المالقي ، رصف المباني ، ١٦٥ .

(٤) آية ٢٢ من سورة النور .

من الحديث عن السيدة عائشة – رضي الله عنها– آلي أَنْ لا ينفق عليه، ويروى بشأن هذه الآية الكريمة أَنَّ الرسول ﷺ قرأها عليه فقال: بَلى أحبُّ أنْ يغفر الله لي، ورجع إلى مسطح نفقته وقال: والله لا أنزعها أبداً، وقرأ أبو حيوة بن قُطيب: [أَنْ تُؤْتُوا] بالتاء على الالتفات، ويعضده قوله تعالى: " أَلاَ تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ " (١) يذكر المعربون في هذه الآية: أَنَّ الهمزة للاستفهام، و"لاَ" نافية و[تُحِبِّون] فعل مضارع مرفوع، وأَنْ ومَا في حيِّزها متعلقان بالفعل [يَغْفِر]، والتقدير: أَلاَ تُحبِّون غُفران الله لكم (٢).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ويتضح من الآية الكريمة ما فيها من معنى العرض على أبي بكر في العمل الصالح، واتضح هذا باستخدام "لاَ" مع الهمزة التي أفادت معنى العرض.

وقال في البحر: (وأن يأتوا نصب الفعل المنهي فإن كان بمعنى الحلف فيكون التقدير: كراهية أن يؤتوا وأن لا يؤتوا، وحذف "لا"، وإن كان بمعنى يقصر فالتقدير في أن يأتوا، أو عن أن يأتوا، وقرأ عبد الله والحسن وسفيان ابن الحسن، وأسماء بنت يزيد، ولتعفوا، ولتصفحوا بالتاء أمر خطابٍ للحاضرين) (٣).

ومن الآيات التي يستدل منها على الحضّ قوله تعالى من الآية: " أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ"(٤) ذكر فيها صاحب الكشاف، فقال: ومعناه: الحضّ عليها على سبيل المبالغة [نَكَثُوا أَيْمَانهُمْ] التي حلفوها في المعاهدة، وقد هَمُّوا بإخراج الرسول (صلى الله عليه وسلم) من مكة حين تشاوروا في أمر إخراجه حتى جاءه الإذن من الله بالهجرة للمدينة، فخرج بنفسه، وفي قوله تعالى: "وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّة " (٥) أيْ هم الذين كانت منهم البداءة بالمقاتلة، وذلك لأَنَّ رسول

---

(١) الكشاف، جـ٣، صـ٥٦ .

(٢) محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم، جـ٦ ، صـ٥٨٦ ، إعراب سورة النور .

(٣) أبو حيان، جـ٦ ، ٤٤٠ .

(٤) آية ١٣ من سورة التوبة .

(٥) آية ١٣ من سورة التوبة .

الله ﷺ جاءهم أولاً بالكتاب المنير وتحدَّاهم به، فعدلوا عن المعارضة لعجزهم عن الآيات في الكتاب إلى القتال، لذلك كانوا هم البادئينَ بالقتال، وعليهم قامت الحجة في أنْ يقاتلهم المسلمون، وجاء الأمر من الله ولما وبخهم على ترك القتال جرد لهم الأمر به فقال: قاتلوهم (ووعدهم ليثبت قلوبهم ويصحح نِيَّاتِهم أَنَّه عذبهم بِأَيْديهم قتلاً ويخزيهم أسراً ويوليهم النصر والغلبة عليهم، ويشفي صدور طائفة من المؤمنين وهم خزاعَ، والحضّ عليه جاء لكونهم هم الذين بدءوا أول مرة، وأنْ تصدموهم بالشر كما صَدموكم، وقد حثَّهم القرآن وحضهم على القتال، وقد وصفهم بما يوجب الحضّ عليه، وأنَّ من كان في مثل صفاتهم من نكَث العهد وإخراج الرسول ﷺ، والبدء بالقتال من غير موجب حق بأن لا تترك مصادمته، وأنْ يوبخ من عزّ من المؤمنين " أَتَخْشَوْنَهُمْ " تقرير بالخشية منهم، وتوبيخ عليها " فَاللّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ "فقاتلوا أعداءه" إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِين" وذلك أنَّ قضية الإيمان الصحيح إلاَّ يخشى المؤمن إلاَّ ربَّهُ [١].

وصاحب البحر المحيط يبيّن أَنَّ "أَلاَ" حرف عرضٍ ومعناه هنا الحض على قتالهم زعموا [يقصد علماء النحو] أنها مركبة من همزة الاستفهام و"لاَ" النافية فصار فيها معنى التحضيض[٢] على قتالهم لثلاثة أسباب من نقضهم العهد، بعدع هد الحديبية ذكره السُدِّي، وابن اسحاق، والكلبي، وأعانوا بني بكر على خزاعة وإخراج الرسول قبل ذلك من مكة، فكان هذا سبب في الحضّ على قتالهم.

و"أَلاَ" في قوله تعالى: " أَلاَ تُقَاتِلونَ قَوْمًا نَكَثُواْ أَيْمَانهُمْ " "أَلاَ" حرف تحضيض وتُقَاتِلونَ فعل مضارع مرفوع بثبوت النّون، والواو فاعلٌ، وقومًا مفعول به، وجملة نكثوا أيمانهم صفة للقوم، ويجوز أن يقال: الهمزة للاستفهام و"لاَ" نافية دخلت الهمزة عليها تقريراً لنفي المقاتلة والحضّ عليها من جهة أخرى [٣]، وقد أكثر العلماء في معنى "أَلاَ" للتحضيض من تناقل بيت الشاعر

---

(١) الكشاف ، جـ ٢ ، صـ ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٢) أبو حيان ، جـ ٥ ، صـ ١٦ .

(٣) محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم ، جـ ٤ ، صـ ٦٤ .

عمرو بن قنعاس المرادي [1]: -

أَلا رَجُلًا جَـــزَاهُ اللّهُ خَيْـــراً يَـــدُلُّ على مُحصَّلِـــــةٍ تَبِيتُ

فقد ذكر فيه سيبويه أَنَّه سأل الخليل – رحمه الله – عن قول الشاعر: [أَلاَ رَجلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً]، فذكر سيبويه أَنَّه ليس فيه معنى التَّمني، ولكنّه بمنزلة قول الرجل: فَهَلاَّ خَيْراً من ذلك، كأَنَّه قال: أَلاَ تَروني رجلاً جَزَاه الله خَيراً، فقدَّر الخليل فعلاً بعد "أَلاَ" وجعله عاملاً النصب في رجل، وأَمَّا يونس فزعم أَنَّه نوّنَ مضطراً وزعم أَنَّ قول الشاعر أنس بن العباس [2]: -

لاَ نَسَبَ اليَومَ ولاَ خُلَّةً

على الاضطرار وأن حقه البناء لأنه مفرد، وذلك لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بدليل أنه يقع في سعة الكلام بخلاف التنوين في مثل هذا الكلام، لأنه يرتكب لضرورة شعرية، وغير يونس وجَّههُ[3].

وقد ذكر صاحب الخزانة ما ذكره سيبويه من تقدير كونه مفعولاً به لفعلٍ محذوف تقديره كما ذكر سيبويه: (فَهلاَّ خَيرٌ من ذلك)، وذكر قول يونس كونها للتمني، ويظهر من كلام صاحب الخزانة ميله لما قال به سيبويه، وهو تقدير فعل محذوف عامل النصب في رجل بضم التاء في قوله: ألا ترونني رجلاً [4].

(١) عمرو بن قُعاس المرادي بن عبد يغوث بن مخدش بن عصر بن غُنم المرادي المذحجي ، شاعر جاهلي له شعر في قصائد نادرة ، وقد ذكره الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك ، جـ ٢ ، صـ ٢٧ ، وفي الخزانة للبغدادي ، جـ٣ ، صـ ٥٣، وأورده سيبويه في باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفيِّ ، جـ٢ ، صـ٣٠٨ ، وأورده سيبويه أيضًا في باب النداء ، والبيت من البحر الوافر .

(٢)الشاعر هو أنس العباس بن مراد السُّلمي، وقيل أبو عامر جد العباس بن مرداس ، والبيت من شواهد الكتاب لسيبويه ، جـ٢ ، صـ ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، وفي شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، جـ٢ ، صـ١٧ ، والبيت من البحر السريع.

(٣) الكتاب، جـ ٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، وانظر في التوجيه شرح المغني المسمى بشرح المزج للدماميني ، جـ ١ ، صـ ٢٨٤،٢٨٥

(٤) البغدادي، جـ ٤ ، هذا الشاهد الثالث والستين بعد المئة ، صـ ٨٩ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد فسّر ابن السراج كلام الخليل السابق: أَنَّه أَراد الفعل، وأَنَّه ليس لـ "لاَ" هاهنا عمل، وإِنَّما أراد: أَلاَ تَرونني، وزعم أَنَّ يونس يقول أَنَّه تَمنّي، ولكنّه نوّن مضطراً، وكان يقول في قول جرير[(١)]:-

فَلاَ حَسَبـًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولاَ جَداً إِذَا ذُكِرَ الجُدُودُ

وإِنَّما نوّن حسَبًا مضطراً، وكذا يقول أبو الحسن الأخفش [(٢)].

وقد استشهد به سيبويه على نصب (حسبًا) بإضمار فعل، والفعل المقدّر وصل إلى المفعول بذاته في معنى الفعل الظاهر، والتقدير: [ولاَ ذَكرتُ حَسَبًا فَخَرْتَ بِه]، هذا ما ذكره محقق الأصول، ولكن لم يذكر الوجه الآخر الذي ذكرته الدراسة في أول هذا المبحث أَنَّ الفعل المقدّر بعد "أَلاَ" يجوز أَنْ ينصب ويرفع بفعل مقدّر، ولذلك ذكر سيبويه وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى إذْ كان يكون في ألف الاستفهام، (ما العلة عنده؟) لأَنَّهُنَّ نفي واجب يبتدأ بعدهنّ، ويُبنى على المبتدأ بعدهنّ، ولمْ يبلغنَ أَنْ يكنَّ مثل ما شُبِّهنَ به، وذلك أَنَّ حروف النفي لم تبلغ في القوة ما بلغته أدوات الاستفهام التي شُبّهت بها حروف النفي [(٣)].

وقد ذكر البغدادي في البيت على أنه يجوز النصب في قوله (حسبًا) والرفع؛ لوقوعه بعد حرف النفي، أما نصبه، فبفعل مقدر متعدّ إليه بنفسه في معنى الفعل الظاهر، والتقدير (فلا ذكرُ حسبٌ فخرت به، ولا جدًّا معطوف على قوله حسبًا)، وهو كقولك "أزيداً مررت به"، وإنما لم يجز الفعل المتعدي بحرف الجر، لأن ذلك يؤدي إلى إضمار حرف الجر ولا يجوز اضماره، لأنه مع المجرور كشيء واحد، وهو عامل ضعيف، فلا يجوز أن يتصرف فيه، بالإضمار، والإظهار،

(١) الشاعر هو : جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي ، شاعر اسلامي من أصحاب النقائض في العصر الأموي ، والبيت مذكور في الكتاب لسيبويه ، جـ ١ ، صـ ١٤٦ ، وفي شرح المفصل ، جـ ١ ، صـ ٩ ، وفي الخزانة للبغدادي ، جـ٣ ، صـ٢٥ ، وهو من بحر الوافر .

(٢) الأصول في النحو ، جـ ١ ، صـ ٣٩٨ .

(٣) الكتاب ، جـ ١ ، ١٤٦ .

كما يتصرف في الفعل.

أما العلة في الرفع، فعلى الابتداء، وجملة فخرت به" صفة و" لئيم" هو الخبرُ، ورووه بدل قوله: لئيم "كريم"، وهو الثابت، وجدّ معطوف على حسبٍ، وقد ذكر فيه السيرافي: لما جاز الرفع مع الاستفهام، وإن كان الاختيار النصب، وكان الرفع في حروف النفي أقوى، لأنها لم تبلغ أن تكون في قوة حروف الاستفهام [١].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد ذكر الرضى أَنَّ "أَلاَ" في بيت المرار الفقعسي هي من حروف التحضيض، وذكر أَنَّ التقدير في البيت: "أَلاَ تَرَوْنَنِي"، أَيْ: "هَلاَ تَرَوْنَنِي"، وذكر أَنَّ حرف التحضيض لاَ يدخل إلاَّ على الأفعال بالاستقرار اتفاقًا، وقد يقدّر الفعل بعدها إمَّا مفسراً كما في قولك: "هَلا زَيداً ضَربتهُ"، أَوْ غير مفسّر كما في قول الشاعر جرير [٢]: -

تَعدُّونَ عَقْرَ النِّيب أَفْضلَ مَجدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِي [٣] لَوْلاَ الْكَميّ [٤]

أَيْ: لولا تعدُّون.

وذكر الشاهد في الدراسة أَنَّ حروف التحضيض ومنها "لَولاَ" لم يُذكر بعدها الفعل [٦] ويوضح أَنَّ التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي والشرط، والنهي، والتّمني هي معانٍ تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص ما في الحروف الدالة عليها بالأفعال، إلاَّ أَنَّ بعضها بقيت على ذلك

---

(١) خزانة الأدب ، جـ ٣ ، الشاهد الثامن والخمسون بعد المئة ، صـ ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) الشاعر سبقت ترجمته ، وقد ذكر هذا البيت في الخزانة ، جـ ١ ، صـ ٢٦٦ ، جـ ٣ ، صـ ٥٥ ، وفي الخزانة أيضا للبغدادي ، جـ ١١ ، صـ ٢٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، جـ ٢ ، صـ ٣٨ ، ١٠٢ ، والخصائص لابن جني ، جـ ٢ ، صـ ٤٥ ، والبيت من البحر الطويل .

(٣) ضوطري : هو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده .

(٤) الكميّ : الشجاع .

(٥) المقنّع : الذي يلبس القناع .

(٦) وإلاَّ ، لَوْلاَ ، والجامع بينهما هو التحضيض ليست من الأدوات التي تفيد هذا المعنى الذي تتناوله الدراسة وهي "أَلاَ" التي تفيد النفي الذي تتناوله الدراسة .

الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض [١].

في هذا الشاهد الشعري يذكر البغدادي أن تقدير الفعل بعد أداة التحضيض "لولا" التي هي من أخوات "أَلّا" التحضيضية – على أن الفعل المقدر بعد "لولا" أي لولا تعدون [٢].

وفي رواية أخرى في الخزانة على أن الفعل قد حُذف بعد "لولا" بدون مفسِّر أي لولا تعدون كما ذكر المبرد في الكامل: لولا"، هذه لا يليها إلا الفعل لأنها للأمر والتحضيض مظهراً أو مضمراً[٣].

وقد ذكر ابن مالك – رحمه الله – في قول الشاعرعمرو بن قُعاس المرادي [٤]: -

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خَيْراً

وهو يتحدث عن "لاَ" النافية للجنس عندما تصحبها همزة الاستفهام حكمها فيه وهي عارية من الهمزة، ثم أشار هذا إذا لم يقصد بـ "أَلاَ" العرض، فإن قُصد بـ"أَلاَ" أُختصّت بالفعل، ووجب إضمار فعل إن لم يكن ظاهراً، وذلك نحو قولك: [أَلاَ تَفعلُ خَيراً]، و[أَلاَ خَيراً تَفْعَلهُ]، وذلك أنَّ الفعل يضمر في البيت لقرينة معنوية في نحو قولك: [أَلاَ رَجُلاً] على تقدير: [أَلاَ يَرَوْنَنِي رَجُلاً] ثم ذكر ابن مالك هذه الرواية المشهورة وهي رواية النصب ويروي الجر: [أَلاَ رَجلٍ] بالجر على تقدير أَلاَ مِنْ رَجُلٍ، ثم ذكر قول يونس [٥]، وذكر أَنَّ الأول أجـود وهو قول الخليل، حيث قدر فعلاً بعد "ألاَ"، وجعله عاملاً النصب في رجلاً [٦] وقد ذكر الدماميني أَنَّ الجوهري أنشد البيت المتقدم برفع [رَجُلُ] ثم ذكر ويَروي [أَلاَ رَجلاً] بمعنى: هَات لي رجلاً [أَلاَ رَجلٍ] بمعنى: أَمَا مِنْ رجلٍ.

---

(١) شرح الرضى على الكافية ، جـ ١ ، صـ ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٢) خزانة الأدب جـ ١١ ، وهو الشاهد الرابع والستون بعد المئة ، صـ ٢٤٥ .

(٣) خزانة الأدب جـ ٣ ، صـ٥٥ ، ٥٦ .

(٤) الشاعر سبقت ترجمته في معنى التحضيض ، والبيت من البحر الوافر .

(٥) انظر قول يونس في صـ ٣٨ .

(٦) شرح الكافية الشافية ، جـ ١ ، صـ ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

وقدَّر الدماميني رواية الرفع أنَّه فاعلٌ بفعل محذوف فسرّه الفعل المذكور أَيْ: أَلاَ يدلُّ رجلٌ، وفي توجيههِ الجرّ أَنْ يكون على تقدير: أَلاَ دَلالَة رجل فحذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على حالهِ، كما في قراءة قوله تعالى من الآية: "وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ" (١) بالجر، أَيْ: ثَواب الآخرة، ويدلّ هذا على المحذوف، والمعنى أَلا تُحَصِّلونَ لي دلالة رجلٍ، ورواية النصب وجهها الخليل – رحمه الله – ويذكر الدماميني أَنَّ الخليل أراد بـ " أَلاَ" في البيت العرض، والتقدير عنده أَلاَ تَروني رجلاَ هذه صفته وقد حذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى والتوجيه عند الجوهري يقتضي أَنْ تكون "أَلاَ" للتنبيه وزعم بعضهم أَنَّه محذوف على شريطة التفسير أَيْ: أَلاَ جزَى الله رجلاً جزاهُ خيراً و"أَلاَ" على هذا التنبيه عند الدماميني لا للعرض، (ما الدليل لديه؟) لأَنَّ التي للعرض لا تدخل على الجملة الإنشائية من حيث أن العرض طلبٌ، والمطلوب إنَّما هو أمرٌ يقع في الخارج، والإنشاء لا خارج له فيطلب، وذكر قول يونس أَنَّها للتّمني، وقال أَنَّه ذكر أَنَّ البيت للتمني ونوّن الاسم للضرورة، وإلاَّ فحقُّهُ البناء لأَنَّه مفرد – وعنده قول الخليل أَوْلى من قول يونس لأَنَّه لا ضرورة في إضمار الفعل بدليل أَنَّه يقع في سعة الكلام بخلاف التنوين في مثل هذا المحل فإنَّما يرتكب لضرورة شعـرية، ولا يرتكب في السعة، واعتبر إضمار الخليل أولى من إضمار غيره لأَنَّ في قوله جَزَى الله لأَنَّه أَيْ: أَنَّ الشاعر لمْ يُرد أَنّ يدعو لرجل هذه صفته حتى يضمر الفعل الدعائي، وإنَّما قصد طلبه، وإضمار الخليل عندهُ موفٍ بهذا القصـد ثم ذكر الدماميني أَنَّ فيه نظر لأَنَّ الدعاء مشعر بالطلب كقول السائل: [رَحِمَ الله امرَأً أَعَانني] وهو في كلام مُتأَتٍ (٢).

وقد ذكر صاحب البحر في الآية الكريمة في قوله تعالى: "ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة".... نزلت في أسرى بدر، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قد استشار أبا بكر وعمرَ وعلي، فأشار أبو بكر بالاستحياء، وعمر بالقتل في حديث طويل يوقف عليه في صحيح مسلم، وقرأ أبو الدرداء وأبو حيوة ما كان للنبي معرفًا،

(١) الآية ٦٧ من سورة الأنفال.

(٢) شرح المغني المسمى بشرح المزج ، جـ ١ ، صـ ٢٨٤ ، ٣٨٥ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والمراد به في التنكير والتعريف الرسول ﷺ، لكن في التنكير إبهامٌ في كون النفي لم يتوجه عليه معيناً..... وقرأ يريدون بالياء من تحت سُميي عرضاً لأنه حدثٌ قليل اللبس، وقرأ الجمهور الآخرة بالنصب، وقرأ سليمان بن جماز المدني بالجر، واختلفوا في تقدير المضاف المحذوف، فمنهم من قدره عرض الآخرة قال: وحذف لعرض الدنيا عليه.

قال بعضهم وقد حذف العرض في قراءة الجمهور، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعرابِ، فنصب، وممن قدره عرض الآخرة الزمخشري قال على التقابل يعني ثوابها) [(١)]، وقد ذكر السيوطي إفادة الشاهد للتحضيض وتقديره: ألاَ رَجل والفعل محذوف، وقد نقل صاحب الخزانة عن صاحب المغني أَنَّه زعم بعضهم أَنَّ "أَلاَ" عند الخليل تكون للتحضيض أَيْ: أَلاَ تُرَونَنِي رجلاً بضم التاء من الإرادة لا بفتحها عن الرؤية، وأَنَّ الفعل محذوف على شريطة التفسير – أَيْ: أَلاَ جَزَى اللهُ رجلاً جزاهُ خَيراً، واعتبر أَنَّ قول الخليل أَوْلى من إضمار غيره لأَنَّه لم يرد أَنَّه يدعو لرجل على هذه الصفة وإنَّما قصد طلبهُ [(٢)].

واعتبر البغدادي أَنَّ تقدير النصب الذي قدّرهُ في رجلاً أَوْلى من تقدير الرفع والجر والرفع قيل رجلاً مبتدأ تختص بالاستفهام النفي، وجملة يَدُّل: خبرهُ، والجر على تقدير "أَلاَ" دلالة رجل محذوف المضاف وبقي المضاف إليه على حالهِ، وذكر ما قاله الدماميني وأَنَّهُ قول الصَّاغَاني في العُباب الجر على معنى: أَمَا مِنْ رجل وهما ضعيفتان [(٣)].

والذي تراه الدراسة ويجوز الأخذ به هو ما كان شبه إجماع بين علماء اللغة من أَنَّ رجلاً منصوب بفعل محذوف تقديره: أَلاَ ترُوننني رجلاً، كما قدّره الخليل، وأَنَّ "أَلاَ" فيه تفيد التحضيض.

(١) أبو حيان ، جـ ٤ ، صـ ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٢) همع الهوامع ، جـ ٢ ، صـ ١٧٢ .

(٣) خزانة الأدب ، جـ ٣ ، صـ ٥١ ، ٥٢ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الثالث أَلاَ الاستفهامية حكاية مركّبة [1]

ومن المعاني التي تأتي عند دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس معنى الاستفهام، وأنّه حكاية مركبة من الهمزة و"لا".

ومعنى الاستفهام في اللغة: [الفهم] معرفتك الشيء بالقلب، فَهِمهُ: فَهْمًا، وفَهَمًا وفِهَامة: عَلِمه والأخيرة عن سيبويه، وأَفْهَمهُ الأمر وفَهَّمهُ إيَّاه، جعَلهُ يفهمهُ واستَفْهمهُ، سأَلهُ أَنْ يُفهِمهُ – وقد اسْتفهمني الشيء فَأَفْهَمتُهُ، وفَهمتَهُ تَفْهيمًا [2]، ذكر سيبويه أَنَّ "أَلاَ" التي في الاستفهام حكاية [3]، وقال في موضع آخر: واعلم أَنَّ "لاَ" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، وقال في مثل: [أَفَلاَ قِمَاص بالعَيرِ [4]]، ومن قال: [لاَ غُلامٌ ولاَ جَاريةٌ] قال: [أَلاَ غُلامُ أَلاَ جَارية] [5]، ومعنى كلام سيبويه أَنَّها تستعمل للاستفهام مع دخول الاستفهام على النفي، وقد وضّح سيبويه – رحمه الله – أَنَّ "لاَ" إذا دخلت عليها همزة الاستفهام عملها أَيْ: على "لاَ" باقٍ كما هو قبل دخول همزة الاستفهام من الرفع على المحل والنصب على المحل، كما ورد في الأمثلة.

التعريف الاصطلاحي قال الكفوي: ("أَلا" بالفتح والتشديد تفيد التحقيق لتركبها مع همزة الاستفهام التي هي للإنكار والاستفهام عن النفي) [6]، وقد نقل عالم النحـو من الأندلس وهو الشلوبين أَنَّ الاستفهام عن النفي غير موجود، وقد ورد عن الرَّضِى قوله رداً على أستاذه ابن الحاجب قوله: (لاَ أعرف أَحداً يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي لمجرد الاستفهام بل لابد

(١) ذكر عبد السلام هارون في فهرسته لكتاب سبويه أنها حكاية مركبة ، جـ ٥ صـ ٢٦٠ .

(٢) اللسان ، مادة : ف ، هـ ، م ، جـ ١٣ .

(٣) الكتاب ، جـ ٣ ، صـ ٣٣٢ .

(٤) القماص : الوثب ، والعير : الحمار الوحشي .

(٥) الكتاب ، جـ٢ ، صـ ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٦) الكليات جـ ١ صـ ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

أَنْ تكون إمَّا زائدة للإنكار، أَوْ التوبيخ، أوْ التَّمني، أَوْ العرض، فهو قد أسقط أَنَّ الهمزة مع "لاَ" تفيد الاستفهام عن النفي)، وقد ردَّ عليه الرضى بقوله: [هذا الذي قاله مخالفٌ لظاهر قول سيبويه الذي ذكرته الدراسة] وقد علَّق الرضى على مَثَل سيبويه بأَنَّ المثل: أَلاَ قِمَاصَ بالعِير، يضرب لمن ذلَّ بعد عزّة، فمعنى الاستفهام فيما ذكر من المثل ظاهرٌ(١)، وقد ذكر ابن هشام أَنَّ "لاَ" هذه مختصة بالدخول على الجملة الاسمية (٢) يقصد التي يسبقها الاستفهام وقد أورد ابن عقيل في شرحه للألفية أَنَّ مثال الاستفهام عن النفي قولك: أَلاَ رَجلَ قَائمٌ؟، ومنه قول الشاعر قيس بن الملوَّح (٣): -

أَلاَ اصْطِبَار لِسَلْمى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذاً أَلاَقِي الّذي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

ذكر المحقق محمد محي الدين عبدالحميد أَنَّ هذا البيت ينسب للمجنون وصدرهُ أَلاَ اصْطِبار لِلَيْلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ وإعرابه أَنَّ "أَلاَ" الهمزة للاستفهام، و"لاَ" نافية للجنس، اصْطِبار: اسم "لاَ" مبني على الفتح في محل نصب لِسَلمى: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها، والشاهد [أَلاَ اصْطِبار] حيث عامل "لاَ" بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ومن "لاَ" النفي، فيكون معنى الحرفين معًا الاستفهام عن النفي، وب هـ ذا تندفع دعوى الشلوبين أَنَّ الاستفهام عن النفي لا يقع، والحرفين معًا دالّين

(١) شرح الرضى على الكافية، جـ٢، صـ ١٧٠، ١٧١ .

(٢) المغني، جـ ١، صـ ٦٩ .

(٣) الشاعر هو : قيس بن معاذ، ويدعى قيس بن الملوَّح من بني جعد بن كعب بن صعصعة بن عامر، وهو أحد شعراء الغزل، دُعيَ بالمجنون لشدة تعلقه وهيامه بليلى العامرية، عاش في القرن الأول في عهد بني أمية، ولد سنة ٢٤ هـ، وتوفي سنة ٦٨ هـ، والبيت ذكر في شرح ابن عقيل، جـ١، صـ ٤١٠، وفي شرح الأشموني، جـ٢، صـ ٢٤، وفي التصريح للشيخ خالد، جـ ٢، صـ ١٤١، ويذكر المحقق لكتاب الشيخ خالد أن صدرهُ (أَلاَ اصْطِبار لِلَيلى)، وذكر في الدرر اللوامع للشنقيطي، جـ ١، صـ ٣٤٨، وفي الخزانة للبغدادي، جأ٤، صـ ٧٠، والبيت من البحر البسيط

على الاستفهام عن النفي [١].

وقد أكدَّ كلام ابن عقيل البغدادي الذي ذكر أَنَّ في هذا البيت ردًّا على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين [٢].

وقد أوضح ابن هشام أنه قليل، حتى توهم الشلوبين أنَّه غير واقع، وقد ذكر محمد محي الدين عبد الحميد في شرحه على أوضح المسالك أَنَّ في هذا البيت لا يرتاب فيه أحدٌ أَنَّ مراد الشاعر أَنْ يسأل: أَينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أَمْ يكون لها جلدٌ وتصبر؟ [٣]، وقد قال ابن الناظم: وقد يجيء ذلك، والمراد مجرد الاستفهام عن النفي [٤] ثم ذكر البيت.

وقد أوضح الشيخ خالد أنَّ دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس [لم يُغَيِّر الحكم] بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها، من عمل اللفظ نحو: "أَلاَ" غلاَمَ سَفرٍ حاضرٌ بنصب [غلاَمَ] لا غير، ومن تركيب [أَلاَ رَجلَ في الدَّار] بفتح [رَجلَ] لا غير، وتكرار نحو: [أَلاَ رجوعَ، وأَلاَ حَياءَ] بذكر [الأوجه الخمسة التي ذكرت مع التَّمني في دخول الهمزة على "لاَ"][٥].

ثم يؤكد أَنَّه تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما من الاستفهام، والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي – وذكر البيت على رواية: " أَلاَ اصْطِبَار لِسَلْمى أَمْ لَهَا جَلدٌ "، وقد أشار المحقق إلى أَنَّه: " أَلاَ اصْطِبَار لِلَيْلى أَمْ لَهَا جَلدٌ " وقد فسَّر معنى البيت إذا لاقيت ما لاَقاه أمثالي من الموت، هلْ عدم الاصطبار ثابت لسلمى؟ أَمْ لهَا تجلدٌ وتثبّت؟ [٦] يقصد إذا مات.

وقد أسهب الدماميني في شرح البيت وأكدّ ما كان من كلام سابقيه، فذكر أَنَّ في هذا البيت ردًّا على من أنكر وجود هذا القسم وهو الأستاذ أبو علي الشلوبين، فإنَّ الهمزة فيه لمجرّد الاستفهام

(١) شرح ابن عقيل ، جـ١ ، صـ ٤١٠ ، ٤١١ .

(٢) خزانة الأدب ، جـ٤ ، صـ ٧٠ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـ ٢ ، صـ ٢٥ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك ، صـ ١٩٢ .

(٥) انظر الأوجه الخمسة التي ذكرت مع التمني في دخول الهمزة على لاَ .

(٦) التصريح على التوضيح ، جـ ٢ ، صـ ١٤١ ، ١٤٢ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

على انتفاء أوْ اصطبار، يعني: أَينتَفي صبرها عند موتي أَمْ تَتَجلّد؟، فَـ"أَمْ" فيه متصلة، والمعنى أَيْ: الأمرين كائن: الجـزع أَمْ الجلد؟ ويحتمل أنْ تكون منقطعة بأنْ يكون استفهم أولاً عن الجزع، وهو عدم الصبر، ثم أضرب واستفهم ثانيـًا عن الجلد وهو الثبات، وجـواب [إذا] محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وقد اتضح للدماميني أَنَّ في كلام ابن هشام نظراً من وجهين: -

١-أَنَّه أخبر بأَنَّ الاستفهام عن النفي من معنى "أَلاَ" استفهامـًا عن النفي، وإنَّما الاستفهام عنده بالهمزة وحدها.

٢-أَنَّ الاستفهام مُفَادٌا بـ "لاَ" لزم أنْ يكون مجموع "أَلاَ" كلمتين، والكلام إنما هو في الحروف المفردة بالأصالة أَوْ التي حصل لها بالتركيب معنىً تعدّ به في المفردات وأَنَّ الأقسام الثلاثة "أَلاَ" التوبيخية والتي للتّمني والتي للاستفهام من النفي مختصة بالدخـول على الجمل الاسمية؛ لأَنَّ "لاَ" معها باقية على عملها الذي كان وهو لا يكون إلاَّ في الجمل الاسمية فإنَّها تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية [١].

وقد ذكر ابن عقيل ما قالهُ ابن مالك سابقـًا في شرح التسهيل: أَنَّها قد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي [٢]، وقد أوضح السيوطي أَنَّها يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار، ولا توبيخ خلافـًا للشلوبين إذ زعم أَنَّها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ، وقد نقل السيوطي قول أبي حيّان فذكر أنّه قال: (والصحيح وجود ذلك في كلام العرب، ولكنه قليل وذكر البيت: أَلاَ اصْطِبار) [٣]، والحقيقة أن ما نقله السيوطي عن أبي حيان وهو وجود الهمزة مع "لاَ" لمجرد الاستفهام المحض هو موجود في كلام العرب، وقد أَقر به كثير من علماء العربية وهو وجود الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ.

والدراسة ترى أَنَّ ما قاله العلماء هو ما أثبته الشاهد الشعري الذي تعاوره النحاة ولكن ليس بِكثيرٍ في كلامهم.

---

(١) شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج ، جـ١ ، صـ ٣٨٠ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ ١ ، صـ ٣٥٠ .

(٣) همع الهوامع ، جـ ٢ ، صـ ٢٠٥ .

المبحث الرابع التنبيه

من المعاني التي اختصت بها "ألا" المفتوحة المخففة أنها تأتي بمعنى التنبيه والاستفتاح، وأنها عند استعمالها هذا المعنى هي غير متخصصة، والتنبيه في اللغة هو مصدر تنبيه إذن التنبيه هو مصدر نَبَّهَهُ تَنبيهًا، وقد قال فيها سيبويه – رحمه الله –: وأَمَّا "أَلاَ" فتنبيه تقول: [أَلاَ إنَّه ذاهبٌ]، أَلاَ، بَلى. (١).

التعريف اللغوي في اللسان: " النَّبه القيام، والانتباه من النوم، وقد نَبَّهَهُ، وأنبهَهُ من النوم فتَنَبّه وانْتَبه من نومهِ استيقظ، والتنبيه مثلهُ قال الشاعر (٢):

أَنَا شَمَاطِيطُ الذي حُدّثْتَ بِهْ ... حتى يُقَال سَيْدٌ، ولستُ بِه

و في اللسان:

أنا شماطيط الذي حدثت به ... متى انبهه للغداء انتبه

ثم أنزّي حوله واحتبهْ ... حتى يقال سَيدٌ، ولستُ بِهْ

وكان حكمة أَنْ يقول: أتنبّه لأَنَّه قال: أَنبه، ومطاوع فعّل إنما هو تَفْعّل، لكن لمَّا كان أَنْبه في معنى أَنْبَهته من النوم فَتَنَبّه (٣)، ومعنى الشماطيط: القطع المتفرقة،.... أي تفرق القوم شماطيط أي قطعًا وفرقًا، وفي البيت حسب رواية اللسان، وشماطيط: أسم رجلٍ، أنشد ابن جني البيت " أنا شماطيط " (٤).

التعريف الاصطلاحي، قال الكفوي: (وتأتي "ألا" للتنبيه، وتفيد التحقيق لتركبها على همزة الاستفهام التي هي للإنكار، وحرف النفي الذي لإفادة التنبيه على تحقيق ما بعده، فإن إنكار

(١) الكتاب جـ٤ ، صـ٢٢٥ .

(٢) لم أجد نسبة لهذا القائل سوى أنني وجدته في اللسان في مادة شَمَطَ ، ونَبَهَ ، وذكر فيه أنه قال ابن جني : ولمْ أجد في كتب ابن جني هذا البيت ، ولا في صيغة افْتعلَ ، وهو من بحر الرجز .

(٣) اللسان ، جـ١٣ ، مادة : ن ، ب ، هـ .

(٤) انظر ابن منظور ، اللسان جـ٧ ، مادة ش، م ، ط ٣٣٦ العمود الثاني .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الشيء تحقيقٌ للإثباتِ لكنهما بعد التركيب صارتا كلمتا تنبيه يدخلان على ما لا يجوز أن يدخل عليه حرف النفي) (١).

وقد ذكر صاحب رصف المباني أنَّها تكون تنبيهًا واستفتاحًا وإذا لم تدخل على الجملة صح الكلام دونها، وقد أوضح بالأمثلة أنها غير مختصة، فتقول: [أَلاَ زيدٌ مُنطلقٌ] [وأَلاَ يَنطلقُ زَيدٌ] [وأَلاَ انطلقَ، وأَلاَ إِنَّ زيداً منطلقٌ] فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية (٢) قال الله ﷻ: "أَلاَ يَوْمَ يَأتيهُم – لَيسَ مَصْروفًا عَنْهُمْ " (٣).

وإعرابها أَنَّ "أَلاَ" أداة استفهام وتنبيه، وهي داخلة على "لَيسَ" في المعنى ويوم يأتيهم: نصب على الظرفية الزمانية وهو معمول لخبر ليس، واسمها المستتر فيها يعود على العذاب، "ومصروفًا" خبر "ليس"، وعنهم "جار ومجرور" متعلق بمصروف (٤)، وقال تعالى: "أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلاَ حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ " (٥) "أَلاَ" الأولى أداة استفتاح وتنبيه وإن واسمها وجملة يَثْنُون صُدورهم خبرها واللام للتعليل، ويَسْتخفوا مضارع منصوب بأَنْ مضمرة بعد اللام، "أَلاَ حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ يستغشون" "ألا" الثانية تأكيد للتنبيه، وحين ظرف وعاملهُ مقدرٌ وهو يَسْتَخفون، ويجوز أَنْ يكون ظرفًا ليعلم أَيْ أَلاَ يعلم سرهم وعلنهم حين يفعلونَ كذا، وجملة "يَسْتَغْشون" مضافة للظرف، "وثيابهم" منصوب بنزع الخافض، "ويعلم" فعل مضارع فاعله هو الله، ومَا مفعول به، وجملة "يَسرُّونَ" صلة، "ومَا يُعلنون" عُطف عليه، "وإنَّه

(١) الكليات ، جـ١ ،صـ ٢٧٧ .

(٢) المالقي ، صـ ١٦٥ .

(٣) آية ٨ من سورة هود .

(٤) محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، جـ ٤ ، صـ ٣١٥ .

(٥) آية ٥ من سورة هود .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

عليمٌ بذات الصدور" إنَّ واسمها وخبرها، "وبذاتِ الصّدور" متعلقان بيعلم [١].

قال الشاعر امرؤ القيس [٢]: -

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّويلُ أَلاَ انْجلي بِصُبحٍ ومَا الإِصْباحُ منك بِأَمْثَلِ

ذكر في الخزانة أَيْ: ما الإصباح بخير لي منك، والياء في انجلي جاءت بالجزم على لغة طيّء[٣].

وقد قال فيها ابن يعيش أَنَّ " ألا" التي للتنبيه هي مركبة من الهمزة، و"لاَ" النافية مغيرة عن معناها الأول إلى التنبيه، ولذلك جاز أنْ تليها لاَ النافية.

قال الشاعر عمرو بن كلثوم [٤]: -

أَلاَ لاَ يَجْهَلْنَ أَحَدٌ عَلَيْنا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينا[٥]

وقد ذكر صاحب الخزانة أَنَّه يشبه بقول الشاعر أبي الغُول الطهوي حيث قال [٦]: -

فنكب عَنْهُم دَرْء الأعادي ودَاوُوْا بالجنون من الْجُنُون

(١) محي الدين الدرويش ، جـ٤ ، صـ ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) الشاعر هو : جُندح بن حُجر الكندي ، اشتهر بلقب امرؤ القيس ، وهو شاعر عربي من مكانة رفيعة ، يعد رأس الشعراء العرب وأبرزهم في التاريخ ، وهو شاعر جاهلي ، ولد سنة ٥١٠ م ، وتوفي بأنقرة ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ، جـ ١ ، صـ ١٠٥ ، وهو مذكور في الخزانة للبغدادي ، جـ ٢ ، صـ ٣٢٦ ، وهو من البحر الطويل ، وفي شرح المفصل ، جـ٨ ، صـ ١١٥ .

(٣) البغدادي ، جـ ٢ ، صـ ٣٢٦ .

(٤) الشاعر هو: عمرة بن كلثوم ، وهو شاعر جاهلي ، والبيت من قصيدة له يفتخر فيها بقومه ، وقد ذكره البغدادي في الخزانة ، جـ٦ ، صـ ٤٣٧ ، وهو من بحر الوافر .

(٥) شرح المفصل ، جـ٨ ، صـ ١١٥ .

(٦) الشاعر هو : عُلباء بن جوشن ، وهو من عبد شمس بن أبي الأسود ، وهو من بني قطن بن نهشل ، ويكنَّى بأبي الغول ، وهو شاعر جاهلي ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ، جـ١ ، صـ ٤٢٩ ، والبيت من البحر الوافر مذكور في الخزانة ، جـ٦ ، صـ٤٣٤ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فقول الشاعر: ودَاووا بالجُنـون من الجنون مثل قول عمرو: فَنجهل فوق جَهل الجاهلينا [١].

من خلال الأمثلة السابقة في الآيات القرآنية، وقول الشاعرين يتضح أَنَّ "أَلاَ" هي فقط للتنبيه، وهذا هو معناها ولكنها ليست بعاملة في اللفظ، وذكر الرضى أنَّ "أَلاَ" حرف استفتاح وفائدتها توكيد مضمون الجملة وكأَنَّها مركبة من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ورُكِّب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقق، وصار بمعنى "إنَّ" إلا أَنَّها غير عاملة تدخل على الجملة خبرية كانت أو طلبية، وفائدتها اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به، وقد نُسب التنبيه إليها وعزا كلامه إلى ابن الحاجب [٢].

وقد ذكر ابن مالك فيها قوله: وقد يعزى التنبيه إلى "ألا" و"أما"، وهما للاستفتاح مطلقـًا، وكثر "ألا" قبل النداء و"اما" قبل القسم) [٣].

وهو ما ذكره المالقي، أن تكون تنبيهـًا واستفتاحـًا، وإذا لم تدخل صح الكلام دونها، تقول: " ألا زيد منطلقٌ" و"ألا ينطلق زيدٌ " و" ألا أنطلق "، " ألا إن زيد منطلق "، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية. [٤].

وقد ذكر المرادي أَنَّه اختلف في "أَلاَ" الاستفتاحية (هلْ هي مركبّة أَوْ بسيطة؟) فقيل: مركبّة من همزة الاستفهام و"لاَ" النافية، وإليه ذهب الزمخشري، وقيل إنَّها بسيطة وإليه ذهب ابن مالك وقد اعترض أبو حيَّان على دعوى التركيب، وأنَّ الأصل عدمه أَيْ: عدم التركيب.

(ما العلة التي ذهب إليها ابو حيان؟) قيل إنَّها قد وقعت قبل "إِنَّ" و"ربَّ" و"لَيتَ" والنـداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك [٥].

---

(١) البغدادي ، جـ٦ ، صـ ٤٣٤ ، ٤٣٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية جـ٤ ، صـ ٤٢١ .

(٣) شرح التسهيل جـ٤ ، صـ ١١٥ .

(٤) رصف المباني ، صـ ١٦٥ .

(٥) الجنى الداني ، صـ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، وانظر أبا حيان في الارتشاف ، جـ ٣ ، صـ ١٣١٨ .

وقد تحدث عنها الشيخ خالد – رحمه الله – وهو يشرح كلام ابن مالك [الذي عرض مع "ألا" التي للتَّمني] وسمَّاها المركبة ثم ذكر أنَّه شرح في "أَلاَ" البسيطة على الأصح، وذكر وتَرِدُ "أَلاَ" للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، ولكنه زاد (ولا تعمل شيئا)[1] أيْ: لا عمل لها في اللفظ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والدراسة ترى أَنَّ ما قال به العلماء ابتداءً من قول الرضي الذي عزاه لابن الحاجب التي جعلها حرف استفتاح وفائدتها توكيد مضمون الجملة، وما قال به ابن مالك، الذي عزى إليها التنبيه، وما ذكره المالقي أنها تأتي للتنبيه والاستفتاح وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وما ورد من الاختلاف لكونها "ألا" الاستفتاحية (هل هي مركبة أو بسيطة؟)، وكلام الشيخ خالد عندما تحدث عنها بأنها بسيطة.

هو الأصح لأَنَّها هي "لاَ" النافية تدخل عليها الهمزة فتجيز دخولها على الجملة الاسمية والفعلية مع الهمزة فتفيدها معنى التنبيه دون أنْ يكون لها عمل في الجملة بدليل دخولها على الجملة الاسمية والفعلية، وقد ذكر ابن مالك أَنَّه يُعزي التنبيه إلى "أَلاَ" وذكر معها "أَمَا" وذكر أَنَّهما للاستفتاح مطلقـًا [2].

وعند المرادي أَنَّها للتنبيه غير مركبة على الأظهر خلافـًا لمَنْ قال بتركيبها، وقد ناقش المرادي كلام ابن مالك حيث قال: فإن قلت فلعلّهُ يقول بأَنَّها غير مركبة من الهمـزة ولاَ فلم يشملها الإطلاق وهو قد استثناها في الكافية والتسهيل فدلَّ أَنَّها مركبة [3]، ولعلّ المرادي استدل على قول ابن مالك من ذكر "أَلاَ" في شرح التسهيل، وابن مالك لم يعرض في شرح الكافية [4] لمعنى التنبيه، ولعله اكتفى بذكرها في شرح التسهيل، وقد ذكر فيها الدماميني: أن "ألا" يقول فيها

(١) التصريح بمضمون التوضيح ، جـ ٢ ، صـ ١٤٧ .

(٢) شرح التسهيل ، جـ٤ ، صـ ١١٥ .

(٣) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، جـ١ ، صـ ٥٣٣ .

(٤) شرح الكافية ، جـ ١ ، صـ ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

المعربون أنَّها حرف استفتاح فيبنون مكانها، وهو المحل التي تقع فيه، وهو ابتداء الكلام ويهملون ذكر معناها الذي وضعت له، وهو التنبيه وهو غير سديد لأنَّه مأخوذ من كلام ابن الحاجب الذي قال فيه: [تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح]؛ لأنَّ إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمرٍ ليس من دلالته، وأنَّ التنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ثم يستفهم: (أَلاَ ترى أَنَّ حروف الاستفهام وحروف التحضيض مستفتحًا بها، ولم تُسمى حروف استفتاح لأنَّه ليس من دلالتها؟) وإنما سميت حروف استفهام وتحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً لها [١].

(١) شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج ، جـ ١ ، صـ ٣٧٥ .

المبحث الخامس

من المعاني التي اشتهرت بها "لا" النافية للجنس إذا صحبتها همزة الاستفهام أنها تعطي معنىً دلاليـًا يفيد التوبيخ والإنكار.

ومعنى التوبيخ والإنكار في "أَلاَ"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

معنى التوبيخ: قال في اللسان (وبَّخهُ: لامَهُ وعذَلَهُ، وأَبَخهُ لغة فيه عن ابن الاعرابي قال ابن سيدة: أَرى همزته بدلاً من الواو، والتوبيخ: التهديد والتأنيب، واللوم يقال: [وبَّخت فلانـًا بسوء فِعْلِهِ توبيخـًا] (١).

في اللسان: الإنكار – الجحـود، والنُكرُ نعتُ الأمر الشديد، والنكرة إنكارك الشيء وهو نقيض المعرفة، والإنكار والمنكر هو ضد المعروف، وكل ما قبّحه الشرع وحرّمهُ وكرهَهُ فهو منكرٌ(٢).

المعنى الاصطلاحي، قال الكفوي: (أن "ألا" بالفتح إذا صحبتها الهمزة تفيد التحقيق لتركبها من همزة الاستفهام التي هي للإنكار..... وتكون للتوبيخ) (٣).

ذكر فيه ابن مالك أَنَّه إذا اقترنت همزة الاستفهام بـ "لاَ" في غير تَمنٍ وعرض، فلها مع مصحوبها من تركيب، وعمل، وإلغـاء ما كان لها قبل الاقتران في معنى التوبيخ والإنكار نحو: "أَلاَ أَرَعْوَاءَ "، و"لاَ حَيَـاءَ لمن شاب"، قِذَالهُ بالأوجه الخمسة [التي ذكرت] في التَّمني كما كان يقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسان – رضي الله عنه – (٤): -

أَلاَ طِـعِـانَ أِلاِ فُـرْسَـــانَ عـادَيِـةً(٥). إِلاَّ تَـجشُّـــؤُكـم حـولَ الـتَّـنَـانِيـرِ

---

(١) ابن منظور ، جـ٣ ، مادة : و، ب ، خ ، صـ ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) ابن منظور ، جـ ٥ ، مادة : ن ، ك ، ر ، صـ ٢٣٣ .

(٣) الكليات ، جـ ١ ،صـ ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤) الشاعر هو : حسان بن ثابت (رضي الله عنه) سبقت ترجمته في ملخص البحث ، والبيت من البحر البسيط .

(٥) عادية ضبط في الخزانة بالكسر، جـ ٤ ، صـ ٧١ ، وفي شرح الأشموني لألفية ابن مالك بالفتح والتنوين جـ ٢ ، صـ ٢٣ بالفتح .

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمنٍ ولا عرض فهو توبيخ وإنكار [١]، وروى هذا البيت السكري لحسان ابن ثابت، فقد رواه ابن السيرافي والزمخشري رواه في شرح أبيات سيبويه من قصيدة لخداش بن زهير، وطعان مصدر طاعن بالرمح، وعاديةٌ صفة لفرسان، والخبر محذوف أَيْ: لكم، وذكر النحاس وعند أبي الحسن: الأول هو الأحسن وقوله: إلاَّ تَجَشّؤُكم بالنصب على الاستثناء المنقطع ويجوز رفعه على البدل من موضع الطِّعان على لغة تميم، وقال فيه النحاس هذا غلط، والصواب عند أبي الحسن النصب [٢]، وإلاَّ: الهمزة للاستفهام، ولاَ نافية للجنس وهما يدلان على الإنكار التوبيخي "طِعانٌ" اسم "لاَ" خبرها محذوف تقديره أَيْ لكم [أَلاَ] مثلها [فرسان] اسم لاَ الثانية "عادية" هي الصفة والخبر محذوف أَيْ: لكم [٣]، ووافق ابن عقيل ابن مالك في ذلك وذكر قولهُ: -

وأَعْطِ لاَ مع همزة استفهام... الخ

وذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، فالحكم أَنَّه يبقي عملها في كل ما تدخل عليه من أحكام العطف، والصفة فمثال التوبيخ: " أَلاَ رُجُوعَ وقَدْ شبْتَ " [٤] وقول الآخر في معنى التوبيخ والإنكار قول الشاعر [٥]: -

أَلاَ ارْعِواءَ لِمَنْ ولَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وقد ذكر الأشموني "أَلاَ ارْعواء" حيث أبقى الشاعر عمل لاَ النافية الذي تستحقُّهُ قبل دخول همزة

---

(١) شرح التسهيل ، جـ٢ ، صـ ٧٠ .

(٢) البغدادي ، خزانة الادب ، جـ ٤ ، صـ ٧١ .

(٣) حاشية شرح الأشموني ، جـ٢ ، صـ ٢٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، صـ ٤٠٩ .

(٥) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام، جـ ٢ ، صـ ٢٥ ، وفي شرح الأشموني ، جـ ٢ ، صـ ٢٣ ، وفي شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ، جـ٢ ، صـ ١٤٣ ، وفي الدرر اللوامع للشنقيطي ، جـ١ ، صـ ٣٥٠ ، وهو من البحر البسيط .

الاستفهام مع أَنَّه قصد بالحرفين معـًا الإنكار التوبيخي [١].

ذكر صاحب كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، حيث قال: "ألا" الهمزة للاستفهام، "لا" نافية للجنس، وقُصد بالحرفين جميعـًا التوبيخ والإنكار، "ارعواء" اسم "لا"، لمن: الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر "لا".

موطن الشاهد: " ألا" حيث أبقى لـ "لا" النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعـًا التوبيخ والإنكار. [٢]

وقد ذكر هذا البيت صاحب الدرر اللوامع وأظهر فيه دخول همزة الاستفهام التوبيخي على "لاَ" وبقاء عملها أَيْ عمل لاَ، وذكر أَنَّه في كتاب سيبويه: واعلم أَنَّ "لاَ" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر.

والشاهد فيه عمل "أَلاَ" عمل "لاَ" لأَنَّ معناها كمعناها، وإنْ كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير، وكذلك حكمها إذا دخلت عليها لأَنَّ الأصل فيه كله لحروف التبرئة فلم تغير المعاني الداخلة عليه عمله وحكمهُ [٣].

وتحدث الشيخ خالد عن هذا المعنى، وهو كون الحرفين في "أَلاَ" يراد بهما التوبيخ [وهو الغالب في الاستعمال] [٤]، لكن الدماميني يذكر أَنَّ القيد للإنكار والتوبيخ هو الهمزة و"لا" مجموع "أَلاَ" مع الهمزة، والنفي المفاد بـ "لاَ" باقٍ على حالة البيتين اللذين أوردتهما الدراسة [عدم الطِّعان، وعدم الفرسان، وعدم الارتواء] ثابت والتوبيخ متسلِّط عليه وجعل كلا الحرفين يفيد معنىً يختص به [٥].

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، جـ٢ ، صـ ٢٣ .

(٢) محمد حسن شراب ، صـ ٤٢ .

(٣) الشنقيطي ، جـ١ ، صـ ٣٥٠ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ، جـ ٢ ، صـ ١٤٣ .

(٥) شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج ، جـ١ ، صـ ٣٧٩ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد وضّح الشيخ خالد أَنَّ الشّمني أجاب الدماميني بأَنَّ المراد أَنَّ الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي، وكلمة "لاَ" تفيد النفي فمجموع "أَلاَ" تفيد الإنكار التوبيخي مع النفي(١).

وترى الدراسة أَنَّه يستدل على معنى التوبيخ والإنكار من الاستفهام عندما يتركب مع "لاَ" في سياق جملة الشاعر: أَلاَ طَعَانَ، أَلاَ فُرسانَ، والبيت الآخر: أَلاَ ارْعواء مصدر ارْعَوى – بدعوى أَيْ: انكَفَّ عن الشيء، ويستعمل في منزلة ما يستهجن ارْعَوى فلان عن القبيح أَيْ: انكفَّ عنهُ(٢)، فمضمون كلمة الشاعر: أَلاَ ارْعواء تعني توبيخًا وإنكار، وهو ما دلّ عليه تركيب لاَ مع الهمزة وسياقها في الجملة التي جاءت بعدها وهو ما اثبتته الدراسة لهذه الأداة.

□

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) التصريح بمضمون التوشيح ، جـ٢ ، صـ ١٤٣ .

(٢) الشنقيطي ، الدرر اللوامع ، جـ ١ ، صـ ٣٥١ .

الخاتمة

انتهت هذه الدراسة التي تناولت "لاَ" النافية للجنس عندما تصحبها همزة الاستفهام إلى النتائج الآتية: -

١ -أَنَّ "لاَ" النافية عندما تدخل عليها الهمزة التي للاستفهام يصبح لدينا هناك خمسة معانٍ تركبت من دخول الهمزة عليها وهي كالتالي:

المعنى الأول: وهو معنى التَّمني الذي حصل من دخول همزة الاستفهام على "لاَ" النافية للجنس، أظهرت الدراسة أن سياق الكلام يظهر فيه معنى التَّمني ونتيجة لذلك ظهر هناك مذهبان:

المذهب الأول – مذهب الخليل وسيبويه، وهما يقولان "أَلاَ" عندما تتركب مع الهمزة وتفيد معنى "أتمنّى" يصبح لدينا فعلُ يحتاج لمفعول نحو: أَلاَ غُلامًا أَيْ: أَتمنّى غُلامًا، فيصبح مفعولاً لها وليس له خبر، وأَنَّ "لاَ" النافية للجنس تغيّر معناها، وليس هناك خبر على أساس أَنَّه محذوف وجوبًا عند التميميين، وجوازاً حذفه عند الحجازيين، وأَنَّها ليست بمعنى "لَيتَ"، لأَنَّها ليس لها عملٌ في المحل مع اسمها وأَنَّ عملها في اللفظ فقط، وقد وافق سيبويه بعضُ العلماء كابن ولاَّد، والجرمي، وابن عصفور.

المذهب الثاني – هو مذهب أبي عثمان المازني الذي رفض ما قاله سيبويه، فقد كان يقول بأَنَّ دخول الهمزة على "لاَ" يكسبها معنى التَّمني، وهي باقية على ما كان لها من العمل في الجملة وبأَنَّ خبرها يحذف وجوبًا، وله تقديرٌ، وقد وافقه المبرد، وابن الحاجب، والرضى، وكثير من علماء العربية وأخذ بمذهبه ابن مالك، وذكر ما قاله في منظومته وأَنَّ دخول الهمزة لا يلغي عمل "لاَ" مع همزة الاستفهام، وأَنَّ خبرها إن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند العرب، وهناك من حذفه كونه لا يجهل نحو كلمة التوحيد: "لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ" لاَ نافية للجنس، إله: اسمها، والتقدير في خبرها والله أعلم: لاَ إِله موجودٌ.

وقد وافقته الدراسة لأَنَّ له مخرجًا في العربية.

٢ -أَنَّ "أَلاَ" التي تفيد معنى العرض الذي فيه السماحة واللين، والتحضيض الذي فيه الشدة لابد أن يكون لما بعدها مفعولاً يقدر له فعلٌ ناصب للمفعول بعده وهو قول الخليل، وهناك

تقدير الجر بتقدير "مَنْ" والرفع بتقدير فاعل بفعل محذوف يفسرهُ المذكور، ورواية النصب هي الأظهر.

٣-أَنَّ الهمزة عندما تدخل على "لاَ" تفيد الاستفهام عن النفي، وثبت ذلك من خلال شواهد العربية، ولكنه قليل.

٤-أَنَّ "لاَ" النافية عندما تدخل عليها همزة الاستفهام تفيد معنى التنبيه على ما بعدها ولا عمل لها في الجملة بدليل دخولها على الجملة الاسمية والفعلية، فهي تفيد معنىً لا عملاً.

ورأى كثيرٌ من العلماء أَنَّها مركبة، ونفى أبو حيان مسألة التركيب ونعتها الشيخ خالد بالبسيطة – أيْ ليس للتركيب فيها محل – ولكن الدراسة ترى أَنَّها مركبة من الاستفهام والنفي، فأعطت معنى التنبيه دون أنْ تختص بعمل فيما بعدها، وأكدّ ذلك خلوها من التأثير في الشواهد بعدها.

٥-أَنَّ "أَلاَ" عندما تصحبها الهمزة وتفيد معنى التوبيخ الذي هو التهديد واللوم بعنف والإنكار للشيء، وأَنَّها تعمل في الجملة كما كانت "لاَ" قبل دخول معنى الهمزة الذي أفاد معنى التوبيخ والإنكار فيها.

٦-من خلال النتائج السابقة فإن هذه الدراسة توصي بتناول دراسة حروف المعاني بالتحليل والدرس لكي يظهر ما بينها من الترابط كما ظهر من دخول همزة الاستفهام على "لاَ" فغيرت معناها إلى خمسة معانٍ دون عملها كالتَّمني – كما قال أبو عثمان المازني الذي خالف قول سيبويه، لأَنَّ في تناول ما قاله العلماء في هذه الحروف إثراء لدارسي العربية.

وترى الدراسة أَنَّ تناول أقوال هؤلاء العلماء في دراسة "لا" النافية عندما تدخل عليها همزة الاستفهام قد صدقوا العزم على خدمة هذه اللغة من خلال طرح مذاهبهم فيه من الإثراء والفائدة الكثيرة لطلاب العلم، وخاصة طلاَّب الدراسات العليا، لأَنَّ في نقاشهم وفهمهم لما قاله العلماء وتناولوه بالدراسة والتحليل يمنحهم ذلك من عمق التفكير، وتدبر المسائل دون نقلها نقلاً دون فهمٍ وروية لأَنَّهم بتلك الدراسة والتحليل يزيدون على ما قام به اللاحق على السابق من علماء هذه الأمة وإثراء لدقة مسالك وترابط هذه اللغة الشريفة التي شرفها الله بنزول الكتاب الكريم بها.

وبهذا تنتهي هذه الدراسة التي أسأل الله أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق د/ رجب عثمان محمد؛ د/ رمضان عبدالتواب؛ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة؛ جـ ٣.

٢- الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي؛ تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى؛ جـ٢؛ إصدار مؤسسة الرسالة ببيروت؛ طبعة عام ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م؛ الطبعة الأولى.

٣- الانتصار لسيبويه على المبرد؛ لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاَّد السلمي التميمي النحوي؛ دراسة وتحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان؛ إصدار مؤسسة الرسالة ببيروت؛ الطبعة الأولى؛ عام ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ تأليف الإمام / أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن احمد أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري؛ تأليف / محمد محي الدين عبدالحميد؛ طبعة دار الفكر؛ الطبعة السادسة، عام ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م؛ جـ ٢.

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك / أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي الدمشقي؛ تحقيق / محمد كامل بركات؛ الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر؛ عام ١٣٢٧ هـ - ١٩٦٧م.

٦- تفسير البحر المحيط؛ تأليف / محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلس الغرناطي؛ دار الفكر؛ جـ ٤، جـ ٥، جـ ٦.

٧- التصريح بمضمون التوضيح؛ للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري؛ دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيري إبراهيم؛ جـ٢.

٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي؛ المعروف بابن أم قاسم؛ تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن سليمان؛ طبعة دار الفكر؛ الطبعة الأولى؛ عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م؛ جـ ١.

٩- الجنى الداني في حروف المعاني، صنعه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه، أ. محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

١٠- حاشية الصبان؛ تأليف الشيخ / محمد بن علي الصبان الشافعي؛ على شرح الأشموني الشيخ / علي بن محمد عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك؛ تحقيق / إبراهيم شمس الدين؛ جـ٢، منشورات محمد علي بيضون؛ بيروت؛ لبنـان.

١١- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب؛ تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي؛ تحقيق / عبد السلام هارون؛ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة؛ جـ ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ١٠، ١١.

١٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع؛ شرح جمع الجوامع؛ تأليف / أحمد بن الأمين الشنقيطي؛ تصحيح وتعليق / أحمد السيد سيد أحمد علي؛ المكتبة التوفيقية، جـ١.

١٣- ديوان جرير ونقائض جرير والأخطل؛ شرحه وقدم له مجيد سراد؛ إصدار دار بيروت للطباعة والنشر.

١٤- ديوان العجَّاج؛ شرح أبو سعيد عبد الملك بن قُريب؛ تحقيق / عبدالحفيظ السطلي؛ الناشر مكتبة أطلس بدمشق.

١٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخرَّاط؛ طبعة دار القلم دمشق؛ الطبعة الثانية؛ عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

١٦- شرح الأشـموني لألفية ابن مالك المسمى مناهج السالك إلى ألفية ابن مالك؛ حققه وشرح شواهده الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد؛ الناشر مكتبة الأزهر؛ جـ٢.

١٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد – ابن العلامة / جمال الدين محمد بن مالك " رحمهما الله تعالى "؛ حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد؛ دار الجيل بيروت – لبنان.

١٨- شرح التسهيل لابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي؛ تحقيق د/ عبد

الرحمن السيد؛ الدكتور/ محمد بدوي المختون؛ هجر للطباعة؛ جـ ٢.

١٩- شرح ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني؛ على ألفية ابن مالك؛ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد؛ جـ١ ؛ الطبعة الثانية.

٢٠- شرح التصريح بمضمون التوضيح؛ تأليف الشيخ / خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري؛ دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيري إبراهيم؛ الطبعة الأولى عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م؛ جـ٢.

٢١- شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي؛ تحقيق د/ صاحب أبو جناح؛ نشر الفيصلية؛ جـ٢.

٢٢- شرح الرضى على الكافية؛ تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر؛ طبع عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م؛ جامعة قار يونس؛ جـ١، جـ٢، جـ٤.

٢٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق أ. محمد محيي عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشر، ١٣٨٣ هـ، اغسطس ١٩٦٣م.

٢٤- شرح كتاب سيبويه؛ تأليف / أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان؛ تحقيق / أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي؛ توزيع / عباس الباز؛ طبعة ٢٠٠٨م -١٤٢٩ هـ ؛ جـ٣.

٢٥- شرح الكافية الشافية؛ للعلامة / جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني؛ حققه وقدّم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي؛ دار المأمون للتراث؛ الطبعة الأولى؛ عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م؛ جـ١.

٢٦- شرح مُغني اللبيب المسمّى بشرح المزج للدماميني؛ محمد بن أبي بكر بن عمر؛ عام ٨٢٨ هـ ؛ تحقيق ودراسة الدكتور / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي؛ جـ١.

٢٧- شرح المفصّل للشيخ / موفّق الدين يعيش ابن علي ابن يعيش النحوي؛ جـ١، جـ٧، جـ٨.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، جـ ٦، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٦٨٢م.

٢٩- شعراء العصر الجاهلي؛ ديوان عمرو بن قُعاس المرادي.

٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه محب الدين الخطيب، إصدار دار المعرفة بيروت لبنان، جـ ٩، جـ ١١.

٣١- كتاب سيبويه؛ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ جـ١، جـ٢، جـ٣.

٣٢- كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، تأليف محمد حسن شراب، طبعة الرسالة.

٣٣- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل؛ تأليف / أبي القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري؛ طبعة دار الفكر؛ جـ٢، جـ٣.

٣٤- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش محمد المصري، جـ ١، جـ ٢ الناشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٣٥- لسان العرب لابن منـظور؛ طبعة دار صادر؛ جـ٣؛ ٥؛ ٧؛ ١٣ - ١٥.

٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد؛ تأليف بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك؛ تحقيق د/ محمد كامل بركات؛ إصـدار مركز البحث العلمي وإحياء التراث جامعة أم القرى؛ طبعة دار الفكر؛ دمشق؛ ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م؛ جـ ١.

٣٧- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٨- معجم الشعراء؛ لأبي عُبيد الله محمد بن عمران المرزباني؛ تصحيح وتعليق الدكتور / ف ترنكو؛ الناشر مكتبة القدس؛ دار الكتب العلمية؛ الطبعة الثانية؛ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تأليف الإمام / أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري؛ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد؛ دار الباز؛ جـ١، جـ٢.

٤٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، جـ ٤، المكتبة الإسلامية.

٤١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ للإمام / جلال الدين السيوطي؛ تحقيق الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم؛ دار البحوث العلمية – الكويت جـ٢.

فهرس البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٣١٦٥
٢	التمهيد	٣١٦٦
٣	المبحث الأول: التمني وهو ما أطال العلماء القول والنقاش فيه .	٣١٦٧
٤	المبحث الثاني: العرض والتحضيض .	٣١٩٩
٥	المبحث الثالث: ألاَ الاستفهامية حكاية مركبَّة	٣٢١٣
٦	المبحث الرابع: "ألاَ" التي لمعنى التنبيه .	٣٢١٧
٧	المبحث الخامس: التوبيخ والإنكار	٣٢٢٣
٨	الخاتمة والنتائج	٣٢٢٧
٩	المصادر والمراجع	٣٢٢٩
١٠	الفهرس	٣٢٣٤